

# يَبُوعُ الْبَطْرِ

فِي  
أَنَّ الْخَلْفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الشَّرِّ الْأَكْبَرِ



تَأَلَّفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأثري

حفظه الله ورحمته

يَبْجِعُ إِلَى طَرِيقِ

فِي  
أَنَّ الْخَلْفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel\_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

سلسلة الإصابات في تصفية التوحيد من الاجتهادات (١)

# بيوع الباطل في أن الحلف بغير الله تعالى من الشرك الأكبر

دراسة أثرية منهجية عامة، في أن الحلف بغير الله تعالى، من: «الشرك الأكبر»، ثبت ذلك في كلام الله تعالى، وفي سنة النبي ﷺ، وآثار الصحابة، وأقوال التابعين، في قسم: «الشرك الأكبر»، فقط، ولم يثبت عندهم قسم: «الشرك الأصغر»، لعدم ثبوته في الدين.

تأليف

الشيخ العلامة المحدث

فوري أبو عبد الله بن محمد الحميدي الأشعري

مخبط للرسالة



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ المُقدِّمَةُ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، عَلَى خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.  
أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَفْضَلَ الْعُلُومِ نَفْعًا، وَأَعْلَاهَا مَرْتَبَةً وَمَنْزِلَةً: هُوَ الْعِلْمُ النَّافِعُ، بِمَا يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ لِرَبِّهِ سُبْحَانَهُ، وَإِلَيْهِ عَزَّ وَجَلَّ، مِنْ تَوْحِيدِ اللَّهِ فِي: «رُبُوبِيَّتِهِ»، وَ«أُلُوهِيَّتِهِ»، وَ«أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ»، وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ، وَبَعَثَ الرُّسُلَ، وَأَنْزَلَ الْكُتُبَ.  
\* فَعِلْمُ التَّوْحِيدِ أَشْرَفُ الْعُلُومِ، وَأَفْضَلُهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَهُوَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ أَجْمَعِينَ، وَلِهَذَا خَلَقَ عِبَادَهُ: مَفْطُورِينَ عَلَى الْإِقْرَارِ بِهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَسْأَلُ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾ [الزُّحْرُفُ: ٤٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٢٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذَّارِيَاتُ: ٥٦].  
\* فَتَكُونُ دَلَالَةً هَذِهِ الْآيَةِ: إِذَا أَنَّ كُلَّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْعِبَادَةِ، يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ وَحْدَهُ، دُونَ مَا سِوَاهُ؛ لِأَنَّ الَّذِي خَلَقَهُمْ إِنَّمَا خَلَقَهُمْ، لِأَجْلِ أَنْ يَعْبُدُوهُ.

\* فَكَوْنُهُمْ يَعْبُدُونَ غَيْرَهُ، وَهُوَ الَّذِي خَلَقَهُمْ، يُعَدُّ مِنَ الْأَعْتِدَاءِ، وَالظُّلْمِ الْعَظِيمِ،

لِأَنَّهُ لَيْسَ مَنْ يَخْلُقُ، كَمَنْ لَا يَخْلُقُ.<sup>(١)</sup>

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا \* إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ

يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤١ و ٤٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا \* يَا أَبَتِ

إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٤٤ و ٤٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾

[النحل: ٣٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ

تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤].

أَي: مَأْلُوهُ، مَعْبُودٌ فِيهَا، يَعْنِي: يُعْبَدُ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ.<sup>(١)</sup>

(١) انظر: «التمهيد بشرح كتاب التوحيد» آل الشيخ (ص ١٣)، و«المُلَخَّصُ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ

الْفُوزَانَ (ص ٩ و ١٠)، و«الْقَوْلُ الْمُفِيدُ عَلَى كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ج ١ ص ٢٥ و ٢٦)، و«إِبْطَالُ

التَّنْذِيرِ بِاخْتِصَارِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ عَثِيمِ (ص ١٧ و ١٨)، و«تَسْيِيرُ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» لِلشَّيْخِ سُلَيْمَانَ آلِ

الشَّيْخِ (ج ١ ص ٢٠٧).

\* وَاللَّهُ الْوَاحِدُ الْأَحَدُ: الْمُتَفَرِّدُ بِالذَّاتِ، وَالصِّفَاتِ: فِي عَدَمِ الْمِثْلِ وَالنَّظِيرِ،  
وَأَحَدَ اللَّهِ، وَوَحْدَهُ؛ أَي: نَسَبَهُ إِلَى الْوَحْدَةِ وَالْإِنْفِرَادِ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ مُتَفَرِّدٌ فِي ذَاتِهِ،  
وَصِفَاتِهِ، وَأَفْعَالِهِ.<sup>(١)</sup>

\* فَإِنَّ مَقَامَ الْعَبْدِ وَرِفْعَتَهُ، إِنَّمَا هُوَ بِقَدْرِ تَوْحِيدِهِ: لِخِلَاقِهِ تَعَالَى.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٣٤١):

«وَلِهَذَا: كَانَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَعْظَمَ: إِيمَانًا، وَجِهَادًا؛ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ، لِكَمَالِ مَعْرِفَتِهِمْ  
بِالْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَكَمَالِ مَحَبَّتِهِمْ لِلْخَيْرِ، وَبُغْضِهِمْ لِلشَّرِّ، لِمَا عَلِمُوهُ مِنْ حُسْنِ حَالِ:  
الْإِيمَانِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَقُبْحِ حَالِ: الْكُفْرِ، وَالْمَعَاصِي». اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (ج ٣ ص ٤٦٠): (الِإِلَهِ: هُوَ

الَّذِي تَأَلَّهُهُ، الْقُلُوبُ: مَحَبَّةً وَإِجْلَالًا، وَإِنَابَةً، وَإِكْرَامًا، وَتَعْظِيمًا وَذُلًّا، وَخُضُوعًا  
وَخَوْفًا، وَرَجَاءً وَتَوَكُّلًا). اهـ

(١) انظر: «فَتْحُ الْقَدِيرِ» لِلشُّوْكَانِيِّ (ج ٤ ص ٥٦٧)، وَ«تَيْسِيرَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ  
سُلَيْمَانَ آلِ الشَّيْخِ (ج ١ ص ١٣١ و ١٣٢ و ٢١١)، وَ«فَتْحَ الْمَجِيدِ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
بِنِ حَسَنِ آلِ الشَّيْخِ (ج ١ ص ٨٢).

(٢) وَأَنْظُرْ: «لِسَانَ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ١٥ ص ٢٣٠ و ٢٣٢)، وَ«الْقَامُوسَ الْمُحِيطَ» لِلْفَيْرُوزَابَادِيِّ (ج ١  
ص ٣٤٣)، وَ«الصَّحَاحَ» لِلجَوْهَرِيِّ (ج ٢ ص ٥٤٧)، وَ«الْمُفْرَدَاتِ» لِلرَّاغِبِ (ص ٥١٤)، وَ«مُعْجَمَ مَقَائِسِ  
اللُّغَةِ» لِابْنِ فَارِسٍ (ج ٢ ص ٩٠)، وَ«أَقْسَامَ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ص ٩ و ١٠ و ١١).

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» (ج ٤ ص ٥٦٧): لَفْظُ: «إِلَهٌ»،

إِنَّمَا هُوَ لِيَبَيِّنَ اسْتِحْقَاقَ اللَّهِ؛ لِلْأُلُوهِيَّةِ: الَّتِي هِيَ حَقِيقَةُ الْعُبُودِيَّةِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٠ ص ٢٤٩): (فَإِنَّ:

«الِإِلَهَ»: هُوَ الْمَالُوهُ، وَالْمَالُوهُ: هُوَ الَّذِي يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ، وَكَوْنُهُ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُعْبَدَ، هُوَ

بِمَا اتَّصَفَ بِهِ مِنْ الصِّفَاتِ، الَّتِي تَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ: هُوَ الْمَحْبُوبُ غَايَةَ الْحُبِّ،

الْمَخْضُوعُ لَهُ، غَايَةَ الْخُضُوعِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «كَلِمَةِ الْإِخْلَاصِ» (ص ٢٣): (الِإِلَهَ: هُوَ

الَّذِي يُطَاعُ فَلَا يُعْصَى هَيْبَةً لَهُ، وَإِجْلَالًا، وَمَحَبَّةً، وَخَوْفًا، وَرَجَاءً، وَتَوَكُّلًا عَلَيْهِ،

وَسُؤَالًا مِنْهُ، وَدُعَاءً لَهُ، وَلَا يَصْلُحُ ذَلِكَ كُلُّهُ؛ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، فَمَنْ أَشْرَكَ مَخْلُوقًا فِي

شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي هِيَ مِنْ خَصَائِصِ الْإِلَهِيَّةِ؛ كَانَ ذَلِكَ قَدْحًا فِي إِخْلَاصِهِ فِي

قَوْلٍ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَتَقْصًا فِي تَوْحِيدِهِ، وَكَانَ فِيهِ مِنْ عُبُودِيَّةِ الْمَخْلُوقِ بِحَسَبِ مَا

فِيهِ مِنْ ذَلِكَ، وَهَذَا كُلُّهُ مِنْ فُرُوعِ الشَّرْكِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢ ص ١٤): (الِإِلَهَ: هُوَ

الْمَعْبُودُ، الْمُطَاعُ). اهـ

وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى حَمَارٍ، فَقَالَ لِي: يَا مُعَاذُ

أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ، وَمَا حَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ؟، قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ

ﷺ: حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ أَنْ لَا



يُعَذَّبَ مَنْ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ، قَالَ ﷺ: لَا تُبَشِّرُهُمْ فَيَتَكَلَّمُوا).<sup>(١)</sup>

وَقَوْلُهُ ﷺ: «وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»، أَي: فِي عِبَادَتِهِ، وَمَا يَخْتَصُّ بِهِ، وَ«شَيْئًا»، نَكْرَةً فِي سِيَاقِ النَّفْيِ؛ فَتَعَمُّ: كُلَّ شَيْءٍ، لَا رَسُولًا، وَلَا مَلَكًا، وَلَا وَلِيًّا، وَلَا غَيْرَهُمْ.<sup>(٢)</sup>

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ آلِ الشَّيْخِ جَمَلَةَ فِي «تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» (ج ١ ص ١٩١): «قَوْلُهُ ﷺ: «قَالَ حَقُّ اللَّهِ عَلَى الْعِبَادِ، أَنْ يَعْبُدُوهُ وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»؛ أَي: يُوَحِّدُوهُ بِالْعِبَادَةِ وَحْدَهُ، وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَفَائِدَةُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ: بَيَانُ أَنَّ التَّجَرُّدَ مِنَ الشَّرِكِ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي الْعِبَادَةِ؛ وَإِلَّا فَلَا يَكُونُ الْعَبْدُ آتِيًا بِعِبَادَةِ اللَّهِ، بَلْ مُشْرِكٌ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ جَمَلَةَ: «إِنَّ الْعِبَادَةَ هِيَ التَّوْحِيدُ، لِأَنَّ الْخُصُومَةَ فِيهِ»<sup>(٣)</sup>.

\* وَفِيهِ: مَعْرِفَةُ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْعِبَادِ؛ وَهُوَ: عِبَادَتُهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ. اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ آلِ الشَّيْخِ جَمَلَةَ فِي «تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» (ج ١ ص ١٨٩): «وَحَقُّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عِبَادِهِ هُوَ: مَا يَسْتَحِقُّهُ عَلَيْهِمْ، وَيَجْعَلُهُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٢٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٢).

(٢) وَأَنْظَرُ: «الْقَوْلُ الْمُفِيدُ عَلَى كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ج ١ ص ٤٦)، وَ«الدَّرُّ النَّضِيدُ عَلَى أَبْوَابِ التَّوْحِيدِ» لِابْنِ الْحَمْدَانَ (ص ٦٧)، وَ«فَاعِدَةُ التَّوَسُّلِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ص ٧٩)، وَ«تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ١ ص ٣٥٢)، وَ«أَقْسَامُ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ص ١٥).

(٣) فِيهِ مَسَائِلٌ: الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى.

مُتَحْتَمًا، وَحَقُّ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ؛ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ مُتَحَقِّقٌ لَا مَحَالَةَ، لِأَنَّهُ قَدْ وَعَدَهُمْ ذَلِكَ، جَزَاءً لَهُمْ عَلَى تَوْحِيدِهِ، وَوَعْدُهُ حَقٌّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [الرَّعْدُ: ٣١]. اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» (ص ١٤): (قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإِسْرَاءُ: ٢٣]؛ أَي: أَمَرَ، وَأَوْصَىٰ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ، فَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَي: لَا مَعْبُودَ بِحَقِّ إِلَّا اللَّهَ، فَاعْبُدُوهُ وَحْدَهُ، وَلَا تُشْرِكُوا مَعَهُ فِي عِبَادَتِهِ أَحَدًا مِنْ نَبِيِّ، أَوْ مَلَكٍ، أَوْ وَلِيِّ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَعَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَحْذَرَ مِنَ الشَّرْكِ كُلِّهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النِّسَاءُ: ٣٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الْأَنْعَامُ:

١٥١]... [الْآيَاتُ]. اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ آلِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْمَجِيدِ»

(ج ١ ص ١٠٩): (قَوْلُهُ: «وَلَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا»، أَي: يُوَحِّدُوهُ بِالْعِبَادَةِ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّجَرُّدِ مِنَ الشَّرْكِ فِي الْعِبَادَةِ، وَمَنْ لَمْ يَتَجَرَّدْ مِنَ الشَّرْكِ، لَمْ يَكُنْ آتِيًا، بِعِبَادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ، بَلْ هُوَ: مُشْرِكٌ، قَدْ جَعَلَ لِلَّهِ نِدًّا). اهـ

\* فَالِنَّبِيِّ ﷺ: أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ وَجُوبَ التَّوْحِيدِ عَلَى الْعِبَادِ وَفَضْلِهِ.

\* فَالْقَمِيِّ ذَلِكَ بِصِيغَةِ الاسْتِفْهَامِ، لِيَكُونَ أَوْقَعَ فِي النَّفْسِ، وَأَبْلَغَ فِي فَهْمِ الْمُتَعَلِّمِ.

\* وَفِي الْحَدِيثِ: تَفْسِيرُ التَّوْحِيدِ، بَأَنَّهُ عِبَادَةُ اللَّهِ وَحْدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ.<sup>(١)</sup>  
فَالشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: هُوَ التَّأْكِدُ عَلَى حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا الْحَقُّ، هُوَ  
عِبَادَةُ اللَّهِ، وَعَدَمُ الْإِشْرَاقِ بِهِ.

\* فَتَوْحِيدُ الْأُلُوْهِيَّةِ: هُوَ أَنْ يُوَحَّدَ الْعَبْدُ رَبَّهُ، بِأَفْعَالِ الْعَبْدِ نَفْسِهِ، فَلَا يَعْبُدُ؛ إِلَّا  
اللَّهَ، وَلَا يَدْعُو إِلَّا اللَّهَ، وَلَا يَسْتَغِيثُ إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا يَنْحَرُ إِلَّا لِلَّهِ، وَلَا يُصَلِّي إِلَّا لِلَّهِ، وَلَا  
يُزَكِّي إِلَّا لِلَّهِ، وَلَا يَرْجُو إِلَّا اللَّهَ... فَيُفْرِدُهُ عَزَّ وَجَلَّ: بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ، الظَّاهِرَةَ  
وَالْبَاطِنَةَ، قَوْلًا وَفِعْلًا.

\* يُؤْمِنُ بِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ: الْمُسْتَحَقُّ، لِهَذِهِ الْعِبَادَةِ.<sup>(٢)</sup>  
قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مَرْيَمُ: ٦٥].  
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشُّورَى: ١١].  
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ  
هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الْحَجَّ: ٦٢].

(١) انظر: «المُلَخَّصَ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ الْفَوْزَانَ (ص ٢٢)، وَ«الْقَوْلَ الْمُفِيدَ عَلَى كِتَابِ التَّوْحِيدِ»  
لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ١ ص ١٤ و ١٥)، وَ«الدَّرَّ النَّضِيدَ عَلَى أَبْوَابِ التَّوْحِيدِ» لِابْنِ الْحَمْدَانَ (ص ١٨ و ١٩)،  
وَ«فَتْحَ الْمَجِيدِ بِشَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ آلِ الشَّيْخِ (ج ١ ص ١٠٨ و ١٠٩).  
(٢) انظر: «شَرْحَ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِلصَّغِيرِ (ص ١٠ و ١١)، وَ«الْقَوْلَ الْمُفِيدَ عَلَى كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ  
عُثَيْمِينَ (ج ١ ص ١٤ و ١٥)، وَ«المُلَخَّصَ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ الْفَوْزَانَ (ص ٩ و ١٠)، وَ«عَقِيدَةَ  
التَّوْحِيدِ» لَهُ (ص ٩٢ و ٩٣).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [الزُّحْرُفُ:

.[٨٧]

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النِّسَاءُ: ٣٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الْأَنْعَامُ:

.[١٥١]

فَدَلَّتِ الْآيَةُ: عَلَى النَّهْيِ عَنِ جَمِيعِ أَنْوَاعِ الشَّرْكِ، وَ«شَيْئًا»؛ نَكْرَةٌ تَدُلُّ عَلَى

عُمُومِ الْأَشْيَاءِ، فَالْنَّكْرَةُ جَاءَتْ فِي سِيَاقِ النَّهْيِ.<sup>(١)</sup>

\* فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُشْرِكَ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى أَحَدٌ فِي عِبَادَتِهِ، لَا مَلَكٌ، وَلَا نَبِيٌّ، وَلَا صَالِحٌ

مِنَ الْأَوْلِيَاءِ، وَلَا صَنَمٌ، وَلَا قَمَرٌ، وَلَا شَمْسٌ، وَلَا شَجَرَةٌ، وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ

الْمَخْلُوقَاتِ، لِأَنَّ كَلِمَةَ: «شَيْئًا»، عَامَّةٌ.<sup>(٢)</sup>

\* فَهَذَا تَوْحِيدُ الْأُلُوْهِيَّةِ: وَهُوَ أَنْ يُوحَّدَ الْعَبْدُ رَبَّهُ سُبْحَانَهُ، بِأَفْعَالِ الْعَبْدِ نَفْسِهِ،

فَلَا يَعْبُدُ؛ إِلَّا اللَّهَ، وَلَا يَدْعُو إِلَّا اللَّهَ، وَلَا يَسْتَعِيْثُ إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا يَنْحَرُ إِلَّا لِلَّهِ، وَلَا يَحْلِفُ

إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا يُصَلِّي إِلَّا لِلَّهِ، وَلَا يُزَكِّي إِلَّا لِلَّهِ، وَلَا يَرْجُو إِلَّا اللَّهَ، وَلَا يَتَبَرَّكُ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ

(١) انظُرْ: «التَّمْهِيدُ بِشَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» آلِ الشَّيْخِ (ص ١٦)، وَ«المُلَخَّصُ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ

الفُوزَانَ (ص ١٥)، وَ«الْقَوْلُ الْمُفِيدُ عَلَى كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ١ ص ٣٥).

(٢) انظُرْ: «المُلَخَّصُ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ الفُوزَانَ (ص ١٥)، وَ«عَقِيدَةُ التَّوْحِيدِ» لَهُ (ص ٩٢ و ٩٣

و ٩٤)، وَ«تَيْسِيرُ العَرَبِيِّ الحَمِيدِ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ سُلَيْمَانَ آلِ الشَّيْخِ (ج ١ ص ١٤٥ و ١٤٦)،

وَ«الدَّرُّ النَّصِيدَ عَلَى أَبْوَابِ التَّوْحِيدِ» لِابْنِ الحَمْدَانَ (ص ٦٧)، وَ«إِنْطَالُ التَّنْذِيْدِ بِاخْتِصَارِ شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ»

لِلشَّيْخِ ابْنِ عَتِيْقٍ (ص ٧٣)، وَ«شَرْحُ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ص ١٤).

اللَّهُ، وَلَا يَتَوَسَّلُ إِلَّا بِمَا شَرَعَهُ اللَّهُ، وَلَا يَخَافُ إِلَّا مِنَ اللَّهِ، وَلَا يَطُوفُ إِلَّا بِالْكَعْبَةِ لِلَّهِ تَعَالَى.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ آلِ الشَّيْخِ رحمته فِي «تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» (ج ١ ص ١٧٢): (ابْتَدَأَ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ بِتَحْرِيمِ الشَّرْكِ، وَالنَّهْيِ عَنْهُ، فَحَرَّمَ عَلَيْنَا أَنْ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، فَشَمِلَ ذَلِكَ كُلُّ مُشْرِكٍ بِهِ، وَكُلُّ مُشْرِكٍ فِيهِ مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ، فَإِنَّ: «شَيْئًا» أَنْكَرَ النَّكَرَاتِ، فَيَعْمُ جَمِيعَ الْأَشْيَاءِ، وَمَا أَبَاحَ تَعَالَى لِعِبَادِهِ أَنْ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، فَإِنَّ ذَلِكَ أَظْلَمُ الظُّلْمِ، وَأَقْبَحُ الْقَبِيحِ.

وَلَفْظُ: «الشَّرْكِ»، وَ«الشَّرِيكِ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا يَعْبُدُونَ اللَّهَ، وَلَكِنْ يُشْرِكُونَ بِهِ غَيْرَهُ مِنَ الْأَوْثَانِ، وَالصَّالِحِينَ، وَالْأَصْنَامِ، فَكَانَتِ الدَّعْوَةُ وَاقِعَةً عَلَى تَرْكِ عِبَادَةِ مَا سِوَى اللَّهِ، وَإِفْرَادِ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ، وَكَانَتْ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» مُتَضَمِّنَةً لِهَذَا الْمَعْنَى، فَدَعَاهُمْ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْإِقْرَارِ بِهَا نُطْقًا، وَعَمَلًا، وَاعْتِقَادًا). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ آلِ الشَّيْخِ رحمته فِي «تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» (ج ١ ص ١٥٤): (فَمَنْ أَشْرَكَ بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَبَيْنَ مَخْلُوقٍ، فِيمَا يَخْتَصُّ بِالْخَالِقِ تَعَالَى، مِنْ هَذِهِ الْعِبَادَاتِ، أَوْ غَيْرِهَا؛ فَهُوَ: شَرِكٌ). اهـ

(١) انظُرْ: «تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ سُلَيْمَانَ آلِ الشَّيْخِ (ج ١ ص ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤).

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رحمته الله فِي «الْقَوْلِ الْمُفِيدِ» (ج ١ ص ٣٥): (وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿شَيْئًا﴾ [النِّسَاءُ: ٣٦]؛ نَكْرَةً فِي سِيَاقِ النَّهْيِ، فَتَعَمُّ كُلَّ شَيْءٍ: لَا نَبِيًّا، وَلَا مَلَكًا، وَلَا وَلِيًّا، بَلْ وَلَا أَمْرًا مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا.

\* فَلَا تُجْعَلُ الدُّنْيَا شَرِيكًا، مَعَ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْإِنْسَانُ إِذَا كَانَ هَمُّهُ الدُّنْيَا، كَانَ عَابِدًا لَهَا؛ كَمَا قَالَ رحمته الله: «تَعَسَّ عَبْدُ الدُّنْيَا، تَعَسَّ عَبْدُ الدَّرْهَمِ، تَعَسَّ عَبْدُ الْخَمِيْلَةِ، تَعَسَّ عَبْدُ الْخَمِيْصَةِ»<sup>(١)</sup>. اهـ

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ فِي «الْمُلَخَّصِ» (ص ١٥): (يَأْمُرُ اللَّهُ تَعَالَى: عِبَادَتَهُ، بِعِبَادَتِهِ وَحْدَهُ، لَا شَرِيكَ لَهُ، وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الشَّرْكِ، وَلَمْ يَخْصَّ نَوْعًا، مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ، لَا دُعَاءً، وَلَا صَلَاةً، وَلَا غَيْرَهَا، لِيَعَمَّ الْأَمْرُ: جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ، وَلَمْ يَخْصَّ نَوْعًا، مِنْ أَنْوَاعِ الشَّرْكِ: لِيَعَمَّ النَّهْيُ: جَمِيعَ أَنْوَاعِ الشَّرْكِ). اهـ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٣٢٧)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

تَعَسَّ: هَلَكَ.

الْخَمِيْلَةُ: هِيَ ثَوْبٌ لَهُ حَمْلٌ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ.

الْخَمِيْصَةُ: هِيَ ثَوْبٌ خَزٌّ، أَوْ صُوفٍ مُعَلَّمٍ.

انظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٢٥٤)، وَ«النِّهَائَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ١ ص ١٩٠)، وَ(ج ٢ ص ٨١)، وَ«تَبْسِيرَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» لِلشَّيْخِ سُلَيْمَانَ آلِ الشَّيْخِ (ج ٢ ص ١٠٧٠ و ١٠٧١)، وَ«أَفْسَامَ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ص ١١).

\* فَكُلُّ مَنْ عَبَدَ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى؛ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْعِبَادَةِ، فَقَدْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ تَعَالَى، سَوَاءً كَانَ الْمَعْبُودُ: «إِنْسِيًّا»، أَمْ «مَلَكًا»، أَمْ «جِنِّيًّا»، أَمْ «صَنَمًا»، أَمْ «شَجَرًا»، أَمْ «حَجَرًا»، فَغَيْرُ اللَّهِ تَعَالَى: يَشْمَلُ كُلَّ مَا سِوَى اللَّهِ، مِنَ الْمَخْلُوقِينَ.<sup>(١)</sup>

\* فَيَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ، أَنْ يُوحِّدَ اللَّهَ، بِأَفْعَالِهِ، فَيَقْرَأَ: بِأَنَّ اللَّهَ، هُوَ: «الْخَالِقُ»، «الرَّازِقُ»، «الْمُحْيِي»، «الْمُمِيتُ»، «الْمُدَبِّرُ»، وَأَنَّهُ لَا يَشْرِكُهُ فِي مُلْكِهِ: أَحَدٌ.

\* فَهَذِهِ النُّصُوصُ: تُفِيدُ أَنَّ أَوَّلَ وَاجِبٍ عَلَى الْعَبْدِ الْمُكَلَّفِ: هُوَ تَوْحِيدُ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ: أَنْ يُؤْمِنَ بِهَذَا التَّوْحِيدِ، إِيمَانًا، عَمِيقًا، فَهُوَ أَوَّلُ، وَأَهَمُّ الْوَاجِبَاتِ، الَّتِي تُبْنَى عَلَيْهَا سَائِرُ أُمُورِ الْحَيَاةِ.

\* وَإِذَا اعْتَقَدَ الْمُسْلِمُ هَذَا الْاِعْتِقَادَ، وَسَارَ عَلَيْهِ؛ فَلَا شَكَّ أَنَّ لِهَذَا الْاِعْتِقَادِ: آثَارًا عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، فَمِنْ آثَارِهِ فِي الدُّنْيَا: الْحَيَاةُ الْمُطْمَئِنَّةُ، وَفِي الْآخِرَةِ: الْوُصُولُ إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِلَى رِضْوَانِ اللَّهِ تَعَالَى.<sup>(٢)</sup>

وَالْعِبَادَةُ: اسْمٌ جَامِعٌ لِكُلِّ مَا يُحِبُّهُ اللَّهُ وَيَرْضَاهُ، مِنَ الْأَقْوَالِ، وَالْأَعْمَالِ: الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ.<sup>(٣)</sup>

\* وَقَدْ اتَّضَحَ لَنَا مِنَ الْكَلَامِ السَّابِقِ، أَنَّ التَّوْحِيدَ يَنْقَسِمُ، إِلَى ثَلَاثَةِ أَفْسَامٍ هِيَ:

(١) تَوْحِيدُ الرَّبُوبِيَّةِ.

(١) وَأَنْظُرْ: «تَجْرِيدَ التَّوْحِيدِ، مِنْ دَرَنِ الشَّرْكَ وَشُبْهِ التَّنَدِيدِ» لِلْجَاسِمِ (ص ٢٨ و ٢٩).

(٢) أَنْظُرْ: «شَرَحَ كِتَابَ التَّوْحِيدِ» لِلصَّغِيرِ (ص ٤٦ و ٤٧).

(٣) أَنْظُرْ: «الْعُبُودِيَّةُ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ص ١).

(٢) تَوْحِيدُ الْأَلُوْهِيَّةِ.

(٣) تَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ.

\* وَلَقَدْ ثَبَتَ بِالتَّبَعِ وَالاسْتِقْرَاءِ: أَنَّ التَّوْحِيدَ الَّذِي نَزَلَتْ بِهِ الْكُتُبُ، وَدَعَتْ إِلَيْهِ

الرُّسُلُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، يَنْحَصِرُ فِي هَذِهِ الْأَقْسَامِ لِلتَّوْحِيدِ.

\* لَا يَكْمُلُ تَوْحِيدُ الْعَبْدِ، وَإِيمَانُهُ؛ إِلَّا بِاسْتِكْمَالِهَا جَمِيعًا... وَالْقُرْآنُ كُلُّهُ فِي بَيَانِ

هَذِهِ الْأَنْوَاعِ: لِلتَّوْحِيدِ.<sup>(١)</sup>

\* فَعَلَى الْمَرْءِ: أَنْ يُوحِدَ اللَّهَ تَعَالَى، فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، فَيُثَبِّتَ لِلَّهِ مَا أَثَبَّتَهُ لِنَفْسِهِ،

وَأَثَبَتْهُ لَهُ رَسُولُهُ ﷺ، مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، اللَّائِقَةِ: بِجَلَالِهِ، وَعَظَمَتِهِ، مِنْ دُونِ

تَعْطِيلٍ وَلَا تَمْثِيلٍ، وَلَا تَحْرِيفٍ وَلَا تَكْيِيفٍ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (ج ٣ ص ٤٤٩): (كُلُّ سُورَةٍ فِي

الْقُرْآنِ، فَهِيَ: مُتَضَمِّنَةٌ، لِلتَّوْحِيدِ، بَلْ نَقُولُ: قَوْلًا، كَلِمًا: إِنَّ كُلَّ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ، فَهِيَ:

مُتَضَمِّنَةٌ، لِلتَّوْحِيدِ، شَاهِدَةٌ بِهِ، دَاعِيَةٌ إِلَيْهِ). اهـ

\* فَمَا آمَنَ بِالتَّوْحِيدِ: مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ، بِهَذِهِ الْأَنْوَاعِ الْمُسْتَمَدَّةِ مِنْ نُصُوصِ الشَّرْعِ؛

إِذِ التَّوْحِيدُ الْمَطْلُوبُ شَرْعًا:

(١) وَأَنْظُرْ: «الشَّرْكَ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ» لِأَبِي بَكْرٍ ابْنِ زَكَرِيَّا (ج ١ ص ٧١)، وَ«الْقَوْلُ الْمُفِيدُ عَلَى كِتَابِ

التَّوْحِيدِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ١ ص ٩ و ١٤ و ١٦ و ١٧)، وَ«المُلَخَّصَ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِلسَّيِّحِ

الْفُوزَانَ (ص ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧)، وَ«الْقَوْلُ السَّيِّدُ» لِلسَّيِّحِ السَّعْدِيِّ (ص ١٠)، وَ«تَيْسِيرَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ»

لِلشَّيْخِ سُلَيْمَانَ آلِ الشَّيْخِ (ج ١ ص ١٤٠ و ١٤٣ و ١٤٤)، وَ«مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ج ٣ ص ٤٤٩)،

وَ«لِوَامِعِ الْأَنْوَارِ الْبَهِيَّةِ» لِلسَّفَّارِيِّ (ج ١ ص ٥٧)، وَ«أَقْسَامَ التَّوْحِيدِ» لِلسَّيِّحِ ابْنِ بَازٍ (ص ٧).



هُوَ الْإِيمَانُ بِوَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ، فِي: «رُبُوبِيَّتِهِ»، وَ«أَلُوْهِيَّتِهِ»، وَ«أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ». \* وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهَذَا جَمِيعَهُ، فَلَيْسَ مُوَحِّدًا، وَهَذَا ثَابِتٌ بِالِاسْتِقْرَاءِ. وَالِاسْتِقْرَاءُ: دَلِيلٌ يُفِيدُ الْقَطْعَ، إِذَا كَانَ تَامًا. \* فَهَاهُنَا: نَحْنُ اسْتَقْرَيْنَا النُّصُوصَ الشَّرْعِيَّةَ: كُلَّهَا فَلَمْ نَجِدْ إِلَّا هَذِهِ الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَقْسَامَ قَطْعِيَّةٌ. \* وَهَذِهِ الْأَقْسَامُ تُشَكِّلُ بِمَجْمُوعِهَا جَانِبَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى، الَّذِي هُوَ: التَّوْحِيدُ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ الْأَمِينُ الشُّنْقِيطِيُّ رحمته الله فِي «أَضْوَاءِ الْبَيَانِ» (ج ٣ ص ٤١٠): وَقَدْ دَلَّ اسْتِقْرَاءُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ: عَلَى أَنَّ تَوْحِيدَ اللَّهِ، يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: الْأَوَّلُ: تَوْحِيدُهُ فِي رُبُوبِيَّتِهِ. الثَّانِي: تَوْحِيدُهُ تَعَالَى فِي عِبَادَتِهِ. الثَّلَاثُ: تَوْحِيدُهُ تَعَالَى فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ). اهـ بِاخْتِصَارٍ. إِذَا: فَلَا يَصِحُّ لِأَحَدٍ تَوْحِيدُهُ؛ إِلَّا بِاجْتِمَاعِ أَنْوَاعِ التَّوْحِيدِ الثَّلَاثَةِ، فَهِيَ مُتَلَازِمَةٌ: يَلْزَمُ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَلَا يُمَكِّنُ الْاسْتِغْنَاءَ بِبَعْضِهَا عَنِ الْآخَرِ. \* فَلَا يَنْفَعُ تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ، بِدُونِ: تَوْحِيدِ الْأَلُوْهِيَّةِ.

(١) وَأَنْظَرُ: «أَضْوَاءَ الْبَيَانِ» لِلشَّيْخِ الشُّنْقِيطِيِّ (ج ٣ ص ٤١٠ و ٤١٤)، وَ«تَيْسِيرَ الْعَزِيزِ الْحَوِيدِ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ سُلَيْمَانَ آلِ الشَّيْخِ (ج ١ ص ١٤٠ و ١٤٣ و ١٤٤)، وَ«أَقْسَامَ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ص ٧ و ٩).

وَكَذَلِكَ: لَا يَصِحُّ، وَلَا يَقُومُ تَوْحِيدُ الْأُلُوْهِيَّةِ، بِدُونِ: تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ.

وَأَيْضًا: تَوْحِيدُ اللَّهِ: فِي رُبُوبِيَّتِهِ، وَالْوَهْيِيَّةِ، لَا يَسْتَقِيمُ: بِدُونِ؛ تَوْحِيدِ اللَّهِ فِي

أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ.

\* فَالْحَلُّ، وَالْإِنْجِرَافُ: فِي أَيِّ: نَوْعٍ مِنْهَا؛ خَلَّ فِي التَّوْحِيدِ كُلِّهِ، فَمَعْرِفَةُ اللَّهِ

تَعَالَى، لَا تَكُونُ بِدُونِ عِبَادَتِهِ، وَالْعِبَادَةُ: لَا تَكُونُ بِدُونِ: مَعْرِفَتِهِ تَعَالَى، فَهَمَا:

مُتَلَاذِمَانِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ

أَحَدًا﴾ [الْكَهْفُ: ١١٠].

\* فَالشَّرْكَ: هُوَ صَرْفُ الْعِبَادَةِ، لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، مِنْ دُعَاءٍ، وَحَلْفٍ، وَتَبَرُّكٍ،

وَذَبْحٍ، وَرَجَاءٍ، وَتَوَكُّلٍ، وَإِنَابَةٍ.

\* يَعْنِي: تَسْوِيَةً، غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، بِاللَّهِ تَعَالَى: فِيمَا هُوَ مِنْ خَصَائِصِ اللَّهِ تَعَالَى،

فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ: الشَّرْكَ، فِي: «الرُّبُوبِيَّةِ»، وَ«الْوَهْيِيَّةِ»، وَ«الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ». <sup>(٢)</sup>

(١) وَأَنْظَرُ: «الشَّرْكَ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ» لِأَبِي بَكْرٍ ابْنِ زَكَرِيَّا (ص ٧٦)، وَ«تَحْذِيرَ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِي الْحُكْمِ بِغَيْرِ

مَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ» لِلْخَطِيبِ (ج ١ ص ١٤٠)، وَ«مَدَارِجَ السَّالِكِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٣ ص ٤٤٩)، وَ«التَّحْذِيرَ مِنْ

مُخْتَصِرَاتِ الصَّابُونِيِّ فِي التَّفْسِيرِ» لِلشَّيْخِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (ص ٣٠)، وَ«القَامُوسَ الْمُحِيطَ» لِلغَيْرِ وَزَابَادِيَّ (ج ١

ص ٣٤٤)، وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١ ص ٣٦٧).

(٢) وَأَنْظَرُ: «تَيْسِيرَ الْعَرِيزِ الْحَمِيدِ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ سُلَيْمَانَ آلِ الشَّيْخِ (ج ١ ص ١٥٦ و ١٥٧

و ١٥٨)، وَ«أَقْسَامَ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَارٍ (ص ٩).

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ الْمُفَسِّرُ رحمته فِي «الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٥ ص ١٨١): (أَصْلُ الشَّرْكِ الْمُحَرَّمِ: اعْتِقَادُ شَرِيكَ لِلَّهِ تَعَالَى فِي الْإِلَهِيَّةِ، وَهُوَ: «الشَّرْكِ الْأَعْظَمُ»، وَهُوَ شَرْكَ الْجَاهِلِيَّةِ). اهـ

قُلْتُ: وَلَقَدْ تَبَعْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى؛ وَفِي سُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَفِي آثَارِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، فَلَمْ نَجِدْ: «الشَّرْكَ الْقَدِيمَ»؛ إِلَّا وَهُوَ: فِي «الشَّرْكِ الْحَدِيثِ»، حُدُودَ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ، سَوَاءً فِي: «شَرْكَ الرُّبُوبِيَّةِ»، أَوْ فِي: «شَرْكَ الْأُلُوهِيَّةِ»، أَوْ فِي: «شَرْكَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ».

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (ج ١ ص ٣٤٢): (فَإِنَّ الشَّرْكَ الْجَدِيدَ: بَعِيْنِهِ، هُوَ الشَّرْكَ الْقَدِيمُ، وَلَكِنْ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْعُرُونَ، بِدُخُولِ الْوَاقِعِ تَحْتَهُ، وَتَضَمُّنِهِ لَهُ، وَيَطْنُونَهُ فِي نُوحٍ، وَفِي قَوْمٍ قَدْ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ، وَلَمْ يُعَقِّبُوا وَارِثًا). اهـ  
\* فَهَذَا شَرْكَ الْقَوْمِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، وَاتَّخَذُوهُمْ الْإِلَهَةَ، بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا، الَّذِي كَانَ سَبَبًا، أَنْ سَجَّلَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ الْقَاهِرُ: فَوْقَ عِبَادِهِ، بِالشَّرْكِ، وَالْكَفْرِ، وَالضَّلَالِ، وَالظُّلْمِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا﴾ [الْفُرْقَانُ: ٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يُوسُفُ: ١٠٦].

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ آلِ الشَّيْخِ رحمته فِي «تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» (ج ١ ص ١٢١): (فَبِاللَّهِ: صِفٌ لِي شَرْكَ: الْمُشْرِكِينَ، هَلْ هُوَ بَعِيْنِهِ؛ إِلَّا هَذَا، كَمَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ). اهـ

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنْتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكَيْلًا﴾ [الْفُرْقَانُ:

[٤٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشَّرْكَ

لظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لُقْمَانَ: ١٣].

قُلْتُ: فَالشَّرْكَ، أَعْظَمُ الظُّلْمِ، وَلِهَذَا أَوْعَدَ اللَّهُ تَعَالَى، بِأَنَّهُ لَا يَغْفِرُ لِصَاحِبِهِ، وَمَنْ

لَا يَعْرِفُ الشَّرْكَ: يَقَعُ فِيهِ، لَا مَحَالَةَ، ثُمَّ عَدَلَ غَيْرِ اللَّهِ، بِاللَّهِ تَعَالَى، كَمَا قَالَ تَعَالَى:

﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ

يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ٤٨].

\* وَهَذِهِ الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّرْكَ، هُوَ الذَّنْبُ الْعَظِيمُ، الَّذِي لَيْسَ تَحْتَ

الْمَشِيئَةِ.

وَبَوَّبَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّوْحِيدِ» (ج ١ ص ١٧٣)؛ بَابُ:

الْخَوْفِ.

قُلْتُ: فَدَلَّ عَلَى أَنَّ كُلَّ الذُّنُوبِ، وَهِيَ الْمَعَاصِي؛ دَاخِلَةٌ: تَحْتَ مَشِيئَتِهِ، إِنَّ شَاءَ

غَفَرَهَا، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَ عَلَيْهَا، إِلَّا الشَّرْكَ، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ تَعَالَى أَلْبَتَّةَ.

(١) وَأَنْظُرْ: «عَقِيدَةُ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ الْفَوْزَانَ (ص ٩٢ و ٩٤ و ٩٥)، وَ«فَتْحُ الْمَجِيدِ بِشَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ»

لِلشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ آلِ الشَّيْخِ (ج ١ ص ١٧٣)، وَ«إِبْطَالُ التَّنْذِيرِ بِاخْتِصَارِ شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ»

لِلشَّيْخِ ابْنِ عَتِيقٍ (ص ٤٤ و ٤٥).

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَمْدَانِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «الدَّرِّ النَّصِيدِ»  
 (ص ٤٩): «قَوْلُهُ: «وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ  
 لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النِّسَاءُ: ٤٨]؛ أَخْبَرَ تَعَالَى: أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ لِعَبْدٍ: لِقِيَهُ، وَهُوَ مُشْرِكٌ بِهِ.  
 \* وَهَذَا هُوَ الشَّاهِدُ مِنَ الْآيَةِ: لِلتَّرْجَمَةِ.

\* وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ؛ أَي: مَا دُونَ الشَّرْكِ، مِنَ الذُّنُوبِ، لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ  
 عِبَادِهِ. اهـ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ آلِ الشَّيْخِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْمَجِيدِ»  
 (ج ١ ص ١٧٣): «فَتَبَيَّنَ بِهَذِهِ الْآيَةِ: أَنَّ الشَّرْكَ أَعْظَمُ الذُّنُوبِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى: أَخْبَرَ أَنَّهُ  
 لَا يَغْفِرُهُ، لِمَنْ لَمْ يَتُبْ مِنْهُ، وَمَا دُونَهُ مِنَ الذُّنُوبِ، فَهُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ الْمَشِيئَةِ، إِنْ شَاءَ  
 عَفَرَهُ لِمَنْ لَقِيَهُ بِهِ، وَإِنْ شَاءَ عَدَّبَهُ.

\* وَذَلِكَ يُوجِبُ لِلْعَبْدِ شِدَّةَ الْخَوْفِ، مِنَ الشَّرْكِ الَّذِي هَذَا شَأْنُهُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى؛  
 لِأَنَّهُ أَفْبَحُ الْقُبْحِ، وَأَظْلَمُ الظُّلْمِ.

\* وَتَنْقُصُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَرَفُ خَالِصٍ حَقَّهُ لِعَيْبِهِ، وَعَدْلُ غَيْرِهِ بِهِ، كَمَا قَالَ  
 تَعَالَى: ﴿وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١]. اهـ

\* وَتَضَمَّنَتْ وَصِيَّةَ اللَّهِ تَعَالَى: لِلأَوَّلِينَ، وَالآخِرِينَ، عَدَمَ الشَّرْكِ بِاللَّهِ.<sup>(١)</sup>

(١) وَانظُرْ: «شَرْحَ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ص ١٤ و ١٥)، وَ«إِبْطَالُ التَّنْذِيرِ بِاخْتِصَارِ شَرْحِ كِتَابِ  
 التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ عَتِيْقٍ (ص ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢).

فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزُّمَرُ: ٦٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الْأَعْرَافُ: ٣٣].

\* وَقَدْ كَانَ الْأَنْبِيَاءُ يَخَافُونَ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الشُّرْكِ. <sup>(١)</sup>

قَالَ تَعَالَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ [إِبْرَاهِيمُ: ٣٥].

\* وَمَعَ ذَلِكَ، وَقَعَ مَنْ وَقَعَ مِنَ الْخَلْقِ فِي الشُّرْكِ، وَاجْتَالَتَهُمُ الشَّيَاطِينُ، مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، عَنِ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ، وَذَلِكَ بِرَمِيهِمْ فِيمَا يُضَادُّهُ وَيُنَاقِضُهُ، فَكَانَ وَاجِبًا، أَنْ يُعْرَفَ مَا يُضَادُّ هَذَا التَّوْحِيدَ، وَيُنَاقِضُهُ، لِأَنَّ الْأَشْيَاءَ: تَتَّبَعْنَ بِأَضْدَادِهَا، أَلَا وَهُوَ الشُّرْكَ بِاللَّهِ تَعَالَى.

وَلِهَذَا نَرَى اللَّهَ تَعَالَى؛ غَالِبًا: يَذْكُرُ التَّوْحِيدَ، وَيَذْكُرُ مَعَهُ مَا يُقَابِلُهُ، وَاشْتَرَطَ لِصِحَّةِ التَّوْحِيدِ، اجْتِنَابَ الشُّرْكِ.

\* كَمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى: اشْتَرَطَ لِقَبُولِ الْأَعْمَالِ، وَلِدُخُولِ الْجَنَّةِ، وَلِغُفْرَانِ الذُّنُوبِ: اجْتِنَابَ الشُّرْكِ، وَاشْتَرَطَ: لِمَنْ يَرْجُو لِقَاءَهُ، أَنْ لَا يُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا.

(١) وَأَنْظُرْ: «شَرْحَ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ص ٣٧).

\* فَمَنْ اجْتَنَبَ الشُّرْكَ: فِي أَعْمَالِهِ، وَأَقْوَالِهِ، وَعَصَمَ نَفْسَهُ، عَنْ أَدْرَانِهِ: فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.

لِذَلِكَ: أَحْبَبْتُ أَنْ أُبَيِّنَ حَقِيقَةَ الشُّرْكِ، الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ الْأُمَّمُ السَّابِقَةُ، وَأَنْ أُبَيِّنَ شُرْكَ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَنْ أُبَيِّنَ الشُّرْكَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي الْقَدِيمِ، وَأَنْ أُبَيِّنَ الشُّرْكَ فِيهَا فِي الْعَصْرِ الْحَدِيثِ، لِلدَّفَاعِ عَنِ التَّوْحِيدِ الْخَالِصِ.

\* فَالِدَّفَاعُ عَنِ التَّوْحِيدِ الْخَالِصِ، بَرَدٌ أَنْوَاعِ الشُّرْكِ، هَذَا مَسَلَكُ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، مِنْ خِلَالِ مَا بَيَّنَّهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ فِي كِتَابِهِ، وَالرَّسُولُ ﷺ فِي سُنَّتِهِ.

\* فَرَأَيْتُ أَنْ أَذْكَرَ أَنْوَاعَ الشُّرْكِ، وَمَا وَقَعَتْ فِيهِ هَذِهِ الْأُمَّةُ، حَتَّى يَتَّضِحَ الْحَقُّ مِنْ خِلَالِ هَذَا الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ، وَيَكُونَ رَادِعًا، لِأُولَئِكَ الْقُبُورِيِّينَ، وَعَيْرِهِمْ، الَّذِينَ انْتَشَرُوا فِي الدِّيَارِ، شَرْقًا، وَعَرْبًا.

\* فَالشُّرْكَ: أَحَدُ نَوَاقِصِ الْإِسْلَامِ.<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: فَكُلُّ مَا نَهَى عَنْهُ الشَّارِعُ، مِمَّا هُوَ: «شُرْكَ» بِاللَّهِ تَعَالَى، فَقَدْ جَاءَتْ فِيهِ النَّصُوصُ: بِتَسْمِيَّتِهِ: «شُرْكًَا» مُطْلَقًا، وَهَذَا يُرَادُ بِهِ: «الشُّرْكَ الْأَكْبَرُ».

\* وَمِنَ الْمَعْلُومِ، أَنَّ هَذَا: «الشُّرْكَ» أَعْظَمُ مَا نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي الدِّينِ، وَقَدْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ؛ بِأَنَّهُ: «شُرْكَ» مُطْلَقًا، دُونَ تَفْصِيلٍ: فِيمَا يُسَمَّى: بِ«الشُّرْكِ الْأَصْغَرِ»، فَإِنَّ هَذَا: الْقِسْمَ، لَمْ يَثْبُتْ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.

وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

(١) انظر: «رعاية العهود» للغامدي (ص ٢٤٦).

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النِّسَاءُ: ٣٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾ [النُّورُ: ٤٠].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الزُّمَرُ:

[٦٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ﴾

[الْأَعْرَافُ: ١٧٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ

يُنزِلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا﴾ [الْأَنْعَامُ: ٨١].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الْأَنْعَامُ:

[١٤٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿سَنَلْقَى فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ﴾ [آل

عِمْرَانَ: ١٥١].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا

أَذَى كَثِيرًا﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٨٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَائُكُمْ﴾

[الْأَنْعَامُ: ٢٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٨٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا أُشْرِكَ بِهِ﴾ [الرَّعْدُ: ٣٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ [الْكَهْفُ: ٤٢].



وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدْعُو رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٠].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ

لظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لُقْمَان: ١٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ وَأَشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [هُود: ٥٤].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿سُبْحَانَهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [النور: ٥٥].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾

[النساء: ٤٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾

[النساء: ١١٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ

مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢].

\* وَالظُّلْمُ: هُوَ الشَّرْكَ، وَهُوَ ضِدُّ التَّوْحِيدِ. <sup>(١)</sup>

\* وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ لَمَّا: تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ، قَالَ الصَّحَابَةُ: (وَإِنَّا لَمَ يَظْلَمُ

نَفْسَهُ، فَقَالَ ﷺ: أَلَمْ تَقْرُؤُوا، قَوْلَ لُقْمَانَ، لِابْنِهِ: ﴿إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لُقْمَانَ:

١٣]. <sup>(٢)</sup>

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا أَعْنَى الشَّرْكَاءِ

عَنِ الشَّرْكِ، مَنْ عَمِلَ: عَمَلًا أَشْرَكَ مَعِيَ فِيهِ غَيْرِي؛ تَرَكْتَهُ وَشْرَكَهُ). <sup>(٣)</sup>

قَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانِيُّ فِي «عَقِيدَةِ التَّوْحِيدِ» (ص ٩٢)؛ عَنْ

مَنْ أَشْرَكَ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرَهُ: (وَهَذَا أَعْظَمُ: الظُّلْمُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ

عَظِيمٌ﴾ [لُقْمَانَ: ١٣]؛ وَالظُّلْمُ هُوَ: وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، فَمَنْ عَبَدَ غَيْرَ اللَّهِ؛

فَقَدْ وَضَعَ الْعِبَادَةَ، فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا، وَصَرَفَهَا لِغَيْرِ مُسْتَحِقِّهَا، وَذَلِكَ: أَعْظَمُ،

الظُّلْمُ). اهـ.

\* يَدُلُّ عَلَيْهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: بُعِثَ فِي أَنَاسٍ، مُتَفَرِّقِينَ؛ فِي عِبَادَاتِهِمْ:

(١) وَانظُرْ: «عَقِيدَةُ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ الْفَوْزَانِ (ص ٩٢ و ٩٤)، وَ«الدَّرُّ النَّضِيدَ عَلَى أَبْوَابِ التَّوْحِيدِ» لِابْنِ

الْحَمْدَانَ (ص ٢٢)، وَ«تَيْبِيرَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ سُلَيْمَانَ آلِ الشَّيْخِ (ج ١

ص ٢٨٤).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٢٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٢٨٩).

مِنْهُمْ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فُصِّلَتْ: ٣٧].

وَمِنْهُمْ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الصَّالِحِينَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضَّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا \* أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإِسْرَاءُ: ٥٦ و ٥٧].

وَمِنْهُمْ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْمَلَائِكَةَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ \* قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ﴾ [سَبَأُ: ٤٠ و ٤١].

وَمِنْهُمْ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْأَنْبِيَاءَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ [النِّسَاءُ: ١١٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [النِّسَاءُ: ١٧١].  
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصَّفُّ: ٦].

وَمِنْهُمْ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الْأَحْجَارَ وَالْأَشْجَارَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ \* وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ﴾ [النَّجْمُ: ١٩ و ٢٠].

وَبَوَّبَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي «التَّوْحِيدِ» (ج ١ ص ٥٣)؛ بَابُ: مَنْ تَبَرَّكَ بِشَجَرٍ، أَوْ حَجَرٍ، وَنَحْوِهِمَا.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَمْدَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الدَّرِّ النَّضِيدِ» (ص ٩٠): (وَالشَّاهِدُ: مِنَ الْآيَاتِ لِلتَّرْجَمَةِ، أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ إِنَّمَا عَبَدُوا هَذِهِ الْأَوْثَانَ، وَعَظَّمُوهَا، لِمَا يَعْتَقِدُونَهُ، وَيَرْجُونَهُ، وَيُؤْمَلُونَهُ مِنْ بَرَكَتِهَا، وَشَفَاعَتِهَا.

\* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَقْصِدُهُ: مُشْرِكُو أَرْمَانِنَا، مِمَّنْ عَبَدُوهُ: سَوَاءً بِسَوَاءٍ، فَالْتَّبَرُّكُ بِالمَشَائِخِ، وَقُبُورِ الصَّالِحِينَ، كَالْتَّبَرُّكِ بِ«اللَّاتِ»، وَالتَّبَرُّكِ بِالأَشْجَارِ بِ«العُزَّى»<sup>(١)</sup>، وَالتَّبَرُّكِ بِالأَحْجَارِ، كَالْتَّبَرُّكِ بِ«مَنَاةَ»، وَهَذِهِ الْأَوْثَانُ الثَّلَاثَةُ مِنْ أَعْظَمِ أَوْثَانِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، مِنْ أَهْلِ الْحِجَازِ. اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَنِ أَلِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْمَجِيدِ» (ج ١ ص ٢٥٨): (وَمُطَابَقَةُ الْآيَاتِ لِلتَّرْجَمَةِ: مِنْ جِهَةِ أَنَّ عِبَادَ الْأَوْثَانِ، إِنَّمَا كَانُوا يَعْتَقِدُونَ حُصُولَ الْبَرَكَاتِ مِنْهَا: بِتَعْظِيمِهَا، وَدُعَائِهَا، وَالاسْتِعَانَةَ بِهَا، وَالاعْتِمَادَ عَلَيْهَا فِي حُصُولِ مَا يَرْجُونَهُ مِنْهَا، وَيُؤْمَلُونَهُ بِبَرَكَتِهَا وَشَفَاعَتِهَا، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

فَالْتَّبَرُّكُ بِقُبُورِ الصَّالِحِينَ: كَالْتَّبَرُّكِ بِ«اللَّاتِ»، وَبِالأَشْجَارِ وَالأَحْجَارِ: كَالْعُزَّى، وَمَنَاةَ»، مِنْ فِعْلِ جُمْلَةٍ أَوْ لَيْتِكَ الْمُشْرِكِينَ مَعَ تِلْكَ الْأَوْثَانِ، فَمَنْ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، أَوْ

(١) العُزَّى: كَانَتْ شَجَرَةً تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى.

انظر: «الدَّرِّ النَّضِيدِ» لابنِ الْحَمْدَانِ (ص ٩١)، وَ«جَامِعِ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ٢٧ ص ٣٤)، وَ«إِبْطَالِ التَّنْبِيدِ»

لِلشَّيْخِ ابْنِ عَتِيقٍ (ص ٧٤).

اعْتَقَدَ فِي قَبْرِ، أَوْ حَجَرٍ، أَوْ شَجَرٍ، فَقَدْ ضَاهَى عِبَادَ هَذِهِ الْأَوْثَانِ فِيمَا يَفْعَلُونَهُ مَعَهَا مِنْ هَذَا الشَّرْكِ، عَلَى أَنَّ الْوَاقِعَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكِينَ مَعَ مُعْبُودِيهِمْ، أَعْظَمُ مِمَّا وَقَعَ مِنْ أَوْلَيْكَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ آلِ الشَّيْخِ رحمته فِي «تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» (ج ١ ص ٢٨٤): (فَتَبَيَّنَ بِهَذَا: أَنَّ الشَّرْكَ أَعْظَمُ الذُّنُوبِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحْبَرَ أَنَّهُ لَا يَغْفِرُهُ، أَي: إِلَّا بِالتَّوْبَةِ مِنْهُ، وَمَا عَدَاهُ، فَهُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ مَشِيئَةِ اللَّهِ؛ إِنْ شَاءَ غَفَرَهُ بِلَا تَوْبَةٍ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَ بِهِ، وَهَذَا يُوجِبُ لِلْعَبْدِ شِدَّةَ الْخَوْفِ مِنْ هَذَا الذَّنْبِ الَّذِي هَذَا شَأْنُهُ عِنْدَ اللَّهِ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُ أَقْبَحُ الْقَبِيحِ، وَأَظْلَمُ الظُّلْمِ، إِذْ مَضْمُونُهُ تَنْقِصُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَرَفُ خَالِصٍ حَقِّهِ لِغَيْرِهِ، وَعَدْلُ غَيْرِهِ بِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]. اهـ

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائِكُمْ فزِيلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَائُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِلَّا نَا تَعْبُدُونَ \* فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾ [يونس: ٢٨ و ٢٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُبْتُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [يونس: ١٨]، فَجَعَلَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى: مُشْرِكِينَ؛ بِاتِّخَاذِهِمْ: الشُّفَعَاءَ، فَلَا وَاسِطَةَ، بَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَبَيْنَ خَلْقِهِ فِي الْعِبَادَةِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رحمته فِي «شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» (ص ٣٧):

(وَالْمُشْرِكُونَ كَانُوا أَقْسَامًا:

مِنْهُمْ: مَنْ يَعْبُدُ الْأَصْنَامَ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ يَعْبُدُ غَيْرَ الْأَصْنَامِ، كَ«الشَّجَرِ»، وَ«الحَجَرِ»، وَ«الشَّمْسِ»، وَ«القَمَرِ».

\* كُلُّهُمْ: يَجْمَعُهُمْ صَرَفُ الْعِبَادَةِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى. اهـ

\* وَقَدْ قَاتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: جَمِيعَ هَؤُلَاءِ الْأَصْنافِ، مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَلَمْ يُفَرِّقْ

بَيْنَهُمْ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنِ انْتَهَوْا فَإِنَّ

اللَّهِ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الأنفال: ٣٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ \* إِن تَدْعُوهُمْ لَا

يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا

يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣ و ١٤].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ

الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَن دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ \* وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ

كَافِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٥ و ٦].

\* فَالتَّوْحِيدُ الَّذِي يَحِبُّ عَلَى الْعَبْدِ: هُوَ أَنْ يُوحَّدَ اللَّهُ؛ بِأَفْعَالِهِ، فَلَا يَصْرِفُ شَيْئًا،

مِنَ الْعِبَادَةِ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، لَا مِنْ: «نَذْرٍ»، وَلَا «خَوْفٍ»، وَلَا «رَجَاءٍ»، وَلَا «رَغْبَةٍ»، وَلَا

«رَهْبَةٍ»، وَلَا شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الْعِبَادَةِ، لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى. (١)

(١) مِنْ دُونِ اللَّهِ: يَعْنِي: مِنَ الْمَعْبُودِينَ، مِنْ دُونِ اللَّهِ: مِنْ بَشَرٍ، أَوْ جِنٍّ، أَوْ مَلَكٍ، أَوْ حَجَرٍ، أَوْ شَجَرٍ، أَوْ غَيْرِ

ذَلِكَ.

وَأَنْظُرُ: «أَفْسَامُ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ص ١٥).

قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ \* لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢ و ١٦٣].

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَقْسَامِ التَّوْحِيدِ» (ص ٥):  
(الشَّرْكَ: هُوَ أَعْظَمُ الذُّنُوبِ، وَقَدْ وَقَعَ فِيهِ أَكْثَرُ النَّاسِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا.

\* فَالْوَاجِبُ بَيَانُهُ لِلنَّاسِ، وَالتَّحْذِيرُ مِنْهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ، وَذَلِكَ بِالِدَّعْوَةِ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَالنَّهْيِ عَنِ الشَّرْكِ). اهـ

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «أَقْسَامِ التَّوْحِيدِ» (ص ٤): (وَاللَّهُ بَيَّنَّ عَلَيَّ أَيْدِي الرُّسُلِ أَنَّ الْوَاجِبَ عِبَادَتُهُ وَحَدَهُ سُبْحَانَهُ وَأَنَّهُ الْإِلَهُ الْحَقُّ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ اتِّخَاذُ الْوَسَائِطِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عِبَادِهِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يُعْبَدَ وَحَدَهُ مُبَاشَرَةً مِنْ دُونِ وَاسِطَةٍ وَأَرْسَلَ الرُّسُلَ، وَأَنْزَلَ الْكُتُبَ بِذَلِكَ، وَخَلَقَ الثَّقَلَيْنِ؛ لِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذَّارِيَاتُ: ٥٦]. اهـ

هَذَا، وَأَسْأَلَ اللَّهَ الْعَظِيمَ؛ بِأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى، وَصِفَاتِهِ الْعُلَى: أَنْ يَتَقَبَّلَهُ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ: مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَأَنْ يَنْفَعَهُ بِهِ مَنْ قَرَأَهُ، وَيَهْدِي بِهِ مَنْ ضَلَّ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

كُتِبَهُ

(١) وَأَنْظُرُ: «تَبْسِيرَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ سُلَيْمَانَ آلِ الشَّيْخِ (ج ١ ص ١٤٤ و ١٤٥)، وَ«كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ص ٢٣)، وَ«مَدَارِجَ السَّالِكِينَ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ج ١ ص ٣٢)، وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ١ ص ١٣٦)، وَ(ج ١٠ ص ٢٤٩)، وَ(ج ١٣ ص ٢٢).

يَنْبُوعُ الْمَطْرِ فِي أَنْ الْحَلْفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ الشُّرْكَ الْأَكْبَرِ

---

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثَرِيُّ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى أَنَّ الْحَلْفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ: «الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ»

\* لَقَدْ كَثُرَ فِي النَّاسِ الْيَوْمَ، الْحَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، كَالْحَلْفِ: بِ«الْأَبَاءِ»،  
و«الْأُمَّهَاتِ»، وَ«الْأَمَانَةِ»، وَالْحَلْفِ: بِ«النَّبِيِّ ﷺ»، وَبِ«الْكَعْبَةِ»، وَكَقَوْلِهِمْ: وَ«حَيَاتِي»،  
وَ«حَيَاتِكَ»، وَ«حَيَاةَ فُلَانٍ»، وَقَوْلِهِمْ: وَ«الْمَعْرُوفِ الَّذِي بَيْنَنَا»، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ  
الشُّرْكِيَّةِ.<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَالسُّرُّ فِي النَّهْيِ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، أَنَّ الْحَلْفَ بِالشَّيْءِ: تَعْظِيمٌ  
لَهُ، وَهَذَا التَّعْظِيمُ يَدْخُلُ فِي «الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ»، وَلَا يَدْخُلُ فِي «الشُّرْكِ الْأَصْغَرِ».  
\* وَالَّذِي يَجِبُ أَنْ يُعْظَمَ، وَيُحْلَفَ بِهِ، هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَبِأَسْمَائِهِ، وَصِفَاتِهِ.  
\* وَالْحَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى: «شُرْكٌ أَكْبَرٌ»<sup>(٢)</sup>، وَجَرِيمَةٌ عَظِيمَةٌ.

وَلِلْعَلْمِ: أَنَّ الْحَلْفَ بِمَخْلُوقٍ عِنْدَ النَّاسِ مِنَ الْأُمُورِ الْمُعْظَمَةِ فِي حَيَاتِهِمْ، وَلَا  
يَحْلِفُ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِشَيْءٍ؛ إِلَّا لِأَنَّهُ يُعْظَمُهُ، بِقَصْدِ قَائِلِهِ، أَوْ بِغَيْرِ قَصْدٍ، فَإِنَّهُ تَعْظِيمٌ غَيْرُ  
اللَّهِ تَعَالَى فِي كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ، وَهَذَا: «شُرْكٌ أَكْبَرٌ»، لِأَنَّ مَا حَلَفَ بِهِ؛ إِلَّا لِأَنَّهُ يُعْظَمُهُ.

(١) وَهَذَا الْحَلْفُ مِنْ: «الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ»، الْمُخْرَجُ مِنَ الْمِلَّةِ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

\* فَهَذَا الْحَالِفُ: مُشْرِكٌ بِاللَّهِ تَعَالَى غَيْرُهُ فِي حَلْفِهِ هَذَا.

(٢) وَهُوَ: مُخْرَجٌ مِنَ الْمِلَّةِ.

\* فَالْحَالِفُ: هَذَا مُشْرِكٌ بِاللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّهُ لَمْ يُوحِدِ اللَّهَ تَعَالَى فِي الدِّينِ.

\* فَهَذَا الْحَالِفُ: قَدَّمَ الْحَلْفَ بِالْمَخْلُوقِ وَعَظَّمَهُ<sup>(١)</sup>، عَلَى الْحَلْفِ بِالْخَالِقِ سُبْحَانَهُ، كَتَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا مِنْ: «الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ»، وَلَا يُغْفَرُ لَهُ إِذَا لَمْ يَتُبْ، لِأَنَّهُ قَدْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ، بِأَنَّهُ: أَشْرَكَ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ<sup>(٢)</sup> بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾

[النِّسَاءُ: ٤٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكَهْفُ: ١١٠].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُشْرِكْ﴾؛ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّهْيِ، فَعَمَّتْ: جَمِيعَ أَنْوَاعِ الشُّرْكِ، بِمَا فِيهَا مِنْ: «الرِّيَاءِ»، وَ«الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ»، وَ«التَّطْيِيرِ»، وَ«لُبْسِ الْحَلَقَةِ وَالْحَيْطِ»، وَ«تَعْلِيقِ التَّمَائِمِ»، وَ«التَّعَلُّقِ بِالْأَشْيَاءِ»، وَ«التَّنْجِيمِ»، وَ«التَّكْهِنِ»، وَ«الشَّعْوَذَةِ»، وَ«السَّحْرِ»، وَ«التَّشَاؤُمِ بِالْخَلْقِ»، وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ مِنَ الشُّرْكِ، كُلُّهَا، وَهِيَ مِنْ: «الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ».

\* وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ، عَنِ الْحَلْفِ بِالْمَخْلُوقِ مُطْلَقًا، وَحَذَرَ مِنْ ذَلِكَ مُطْلَقًا، وَأَنَّهُ مِنْ: «الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ»، وَأَمَرَ بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ مُطْلَقًا. وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

(١) مَعَ عِلْمِهِ بِعَظَمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ يَجِبُ الْحَلْفُ بِهِ سُبْحَانَهُ.

\* فَالْحَالِفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، هَذَا مُشْرِكٌ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يُوحِّدْهُ فِي الدِّينِ.

(٢) فَبَيَّنَ اللَّهُ تَعَالَى، أَنَّ الشُّرْكَ، هُوَ نَوْعٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ: «الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ»، وَلَا وُجُودَ لِمَا يُسَمَّى بِالشُّرْكِ الْأَصْغَرِ، كَقِسْمِ ثَانٍ فِي الدِّينِ.

(١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ)، قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَوَاللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ذَاكِرًا، وَلَا آثِرًا».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٦٦٤٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٦٤٦)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٢٤٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُخْتَصَرِ مِنْ السُّنَنِ» (١٥٤٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٤٣٣)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٧ ص ٧)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٠٩)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «السُّنَنِ» (٢٠٩٦)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (١٥٩٣١)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «بَيَانَ مُشْكِلِ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (ج ٢ ص ٣٠٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ١٧٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٣٠)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ١٤ ص ١٥٦)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُتَّقَى فِي السُّنَنِ الْمُسْنَدَةِ» (٩٢٢)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (ج ٣ ص ٢١٤)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي» (ج ١ ص ١١٧ و ١١٨)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ١ ص ٢١٧)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٥٨٩٢)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١٤ ص ٦٥)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٤٣٠)، وَزَيْنَبُ بِنْتُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَقْدِسِيِّ فِي «الْمُنْتَقَاةِ الْعَوَالِي» (ص ١٥٤)، وَشَرَفُ الدِّينِ الْيُونِينِيُّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ص ٥٣ و ٥٤)، وَابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ١٠٣)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٤ ص ٣٤٥) مِنْ طَرِيقِ يُوسُفَ، وَعُقَيْلٍ، وَالزُّبَيْدِيِّ، وَإِسْحَاقَ الْكَلْبِيِّ، وَمَعْمَرٍ، وَغَيْرِهِمْ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَبِيهِ بِهِ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

\* وَقَوْلُهُ: «ذَاكِرًا، وَلَا آثِرًا»، ذَاكِرًا؛ أَي: عَامِدًا، وَلَا آثِرًا: بِالْمَدِّ، وَكَسْرِ الْمُثَلَّثَةِ؛

أَي: حَاكِيًا عَنِ الْغَيْرِ؛ أَي: مَا حَلَفْتُ بِهَا، وَلَا حَكَيْتُ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِي. (١)

قَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٥٢٠): (قَوْلُهُ: «آثِرًا»؛

يُرِيدُ: مُخْبِرًا بِهِ، مِنْ قَوْلِكَ: «أَثَرْتُ» الْحَدِيثُ: «آثِرُهُ»، إِذَا رَوَيْتَهُ، يَقُولُ: مَا حَلَفْتُ

ذَاكِرًا عَنْ نَفْسِي، وَلَا مُخْبِرًا بِهِ عَنْ غَيْرِي). اهـ

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٤٣٣)؛ الْحَلْفَ بِالْآبَاءِ.

\* يَعْنِي: النَّهْيَ عَنِ الْحَلْفِ بِالْآبَاءِ، لِأَنَّهُ شَرِكٌ بِاللَّهِ تَعَالَى.

قُلْتُ: فَمَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ تَعَالَى فِي هَذَا الْحَلْفِ، فَهُوَ مُشْرِكٌ، وَدَخَلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ \* إِذْ نُسَوِّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشُّعْرَاءُ: ٩٧ و ٩٨].

\* وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمْ مَا سَاوَوْهُمْ بِهِ فِي الْخَلْقِ وَغَيْرِهِ، وَإِنَّمَا سَاوَوْهُمْ بِهِ فِي التَّعْظِيمِ. (٢)

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البَقَرَةُ: ٢٢].

قَالَ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُفْهِمِ» (ج ٤ ص ٦٢١): (وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ

يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ»، إِنَّمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ، عَنِ الْحَلْفِ بِالْآبَاءِ، لِمَا فِيهِ مِنْ

(١) انظر: «فتح الباري» لابن حجر (ج ١١ ص ٥٣٢)، و«التعليق على صحيح البخاري» لشيخنا ابن عثيمين

(ج ١٤ ص ٦٨١)، و«التعليق على صحيح مسلم» له (ج ٨ ص ٢٧٧)، و«منحة المليك الجليل بشرح صحيح

محمد بن إسماعيل» للشيخ الرَّاجِحِيِّ (ج ١١ ص ٦٨٤)، و«المفهم» للقرطبي (ج ٤ ص ٦٢٣).

(٢) فكيف هؤلاء يساؤون في حلفهم المخلوق، برَبِّ الْعَالَمِينَ، فيحلف بالمخلوق، ويحلف بالله تعالى،

والحلف كله لله تعالى.

تَعْظِيمِهِمْ، بِصِيغِ الْإِيمَانِ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ، بِأَنَّ الْحَالِفَ مِنَّا إِنَّمَا يَحْلِفُ بِأَعْظَمِ مَا يَعْتَقِدُهُ، كَمَا بَيَّنَّاهُ.

\* وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ: فَلَا أَعْظَمَ عِنْدَ الْمُؤْمِنِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَنْبَغِي أَلَّا يَحْلِفَ بِغَيْرِهِ، فَإِذَا حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ، فَقَدْ عَظَّمَ ذَلِكَ الْغَيْرَ، بِمِثْلِ: مَا عَظَّمَ بِهِ اللَّهُ تَعَالَى، وَذَلِكَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ). اهـ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ٥ ص ١٥٣)؛ بَابُ: فِي كَرَاهِيَّةِ<sup>(١)</sup> الْحَلْفِ بِالْأَبَاءِ.

قُلْتُ: فَمَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَدْ أَشْرَكَ، وَقَوْلُ الرَّجُلِ: «مَا شَاءَ اللَّهُ، وَشِئْتُ»، وَ«هَذَا مِنَ اللَّهِ، وَمِنْكَ»، وَ«أَنَا بِاللَّهِ، وَبِكَ»، وَ«مَالِي إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْتَ»، وَ«أَنَا مُتَوَكِّلٌ عَلَى اللَّهِ وَعَلَيْكَ»، وَ«لَوْلَا أَنْتَ لَمْ يَكُنْ: كَذَا، وَكَذَا»، وَغَيْرُ ذَلِكَ، كُلُّ هَذَا مِنْ: «الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ»، بِمَقْصِدِ قَائِلِهِ، أَوْ بِغَيْرِ مَقْصِدِهِ، لِأَنَّهُ لَا يُعْذَرُ بِجَهْلِهِ فِي الشَّرْكِ بِاللَّهِ تَعَالَى.<sup>(٢)</sup>

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أَنَا أَعْنِي الشَّرْكَاءَ عَنِ الشَّرْكِ، مَنْ عَمِلَ عَمَلًا، أَشْرَكَ فِيهِ مَعِيَ غَيْرِي، تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ).<sup>(٣)</sup>

(١) يَعْنِي: كَرَاهَةَ تَحْرِيمِ، فَانْتَبَهَ.

(٢) وَأَنْظَرُ: «مَدَارِجُ السَّالِكِينَ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ج ٢ ص ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٩).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٢٨٩).

\* وَالْمُرَادُ بِشِرْكَهِ: عَمَلِهِ الَّذِي أَشْرَكَ فِيهِ.

أَنْظَرُ: «الْقَوْلُ الْمُفِيدُ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ج ٢ ص ١٣٠).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (إِنَّ الْعَبْدَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ، يَنْزِلُ بِهَا فِي النَّارِ، أَبْعَدَ مِمَّا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ).<sup>(١)</sup>  
وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ٤ ص ٢٢٩٠)؛ بَابُ: التَّكَلُّمُ،  
بِالْكَلِمَةِ يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ.

\* قَالَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: (السُّرُّ فِي النَّهْيِ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِالشَّيْءِ  
يَقْتَضِي تَعْظِيمَ الْمَحْلُوفِ بِهِ.

\* وَالْعِظْمَةُ مُخْتَصَةٌ بِاللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ، فَلَا يُضَاهَى بِهِ غَيْرُهُ، وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ  
تَخْصِيصُ الْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى خَاصَّةً).<sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ الزَّجْرُ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ  
اللَّهِ تَعَالَى، فَقَدْ أَشْرَكَ.

\* وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ، أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى مُطْلَقًا، لَا تَتَعَدُّ يَمِينُهُ، سَوَاءً  
كَانَ الْمَحْلُوفُ بِهِ: يَسْتَحِقُّ التَّعْظِيمَ؛ لِمَعْنَى: غَيْرِ الْعِبَادَةِ، كَالْأَنْبِيَاءِ، وَالْمَلَائِكَةِ... أَوْ  
كَانَ لَا يَسْتَحِقُّ التَّعْظِيمَ، كَالْأَحَادِ... أَوْ يَسْتَحِقُّ التَّخْفِيرَ كَالشَّيَاطِينِ، وَالْأَصْنَامِ، وَسَائِرِ  
مَنْ عُبِدَ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الشَّرْكِ بِاللَّهِ تَعَالَى.<sup>(٣)</sup>

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٤٧٧)، وَ(٦٤٧٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٢٢٩٠).

(٢) وَأَنْظَرُ: «الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١١ ص ٩٠١)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١١ ص ٥٣١)، وَ«عَوْنُ  
الْمَعْبُودِ» لِلْأَبَادِيِّ (ج ٩ ص ٥٨).

(٣) وَأَنْظَرُ: «إِزْشَادُ السَّارِيِّ» لِلْقَسْطَلَانِيِّ (ج ١٤ ص ١٦).

\* وَمِنْهُ: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ،

الَّذِينَ يُضَاهَتُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ).<sup>(١)</sup>

(٢) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي رَكْبٍ، وَعُمَرُ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَنَادَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَلَا إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْهَاكُمْ

أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا، فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ، أَوْ لِيَصْمُتْ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٢٦٧٩)، وَ (٣٨٣٦)،

وَ (٦١٠٨)، وَ (٦٦٤٦)، وَ (٦٦٤٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٦٤٦)،

وَالْتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السُّنَنِ» (ج ٤ ص ١١٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ

الْكُبْرَى» (٤٦٩٠)، وَ (٤٦٩١)، وَ (٧٦١٦)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٧ ص ٤)، وَأَحْمَدُ فِي

«الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١٧)، وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ٤٧٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ

الصَّحِيحِ» (٦٣٣٥)، وَالْحَمَيْدِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٦٨٦)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»

(ج ١٠ ص ١٣)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٤٩٠)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ فِي

«الْمَوْطَأِ» (٧٥٤)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ مِنَ التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (٥٣٥٩)،

وَ (٤٣٦٠)، وَابْنُ بَشْرَانَ فِي «الْبِشْرَانِيَّاتِ» (١٠٣)، وَ (٥٤٠)، وَابْنُ وَهْبٍ فِي «الْمَوْطَأِ»

(ص ٣٠٠ و ٣٠١)، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي «الْمَحَامِلِيَّاتِ» (ص ٦٣)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي

«الْأَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنَ الْمَسَاوَاةِ» (ص ١٢٥)، وَالْمَرَاغِي فِي «مَشِيخَتِهِ» (ص ٢٣٢)،

وَابْنُ جَمَاعَةَ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ٢٦٣)، وَابْنُ قُطُوبُغَا فِي «عَوَالِي اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ»

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٦١٠)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢١٠٦).

(ص ٧٦)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حَلِيَّةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١٦٠)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأُمَّ» (ج ٧ ص ٦١)، وَفِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٦٣)، وَابْنُ ظَهِيرَةَ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ج ١ ص ٤٣٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ٢٨ و ٢٩)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ١٤ ص ١٥٦)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصِرِ النَّصِيحِ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (ج ٣ ص ٢١٤)، وَأَبُو مُضْعَبٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (٢٢٢٣)، وَالْدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٤٩٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١ ص ٧١)، وَابْنُ بَكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ٢ ص ٢٩٠)، وَالْعَلَائِيُّ فِي «إِثَارَةِ الْفَوَائِدِ» (ج ٢ ص ٤٦٤)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (٢١٨)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (٦٩٧)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَمَهِيدِ» (ج ١٤ ص ٣٦٦)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٢٤٩)، وَابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الْمُسْنَدِ» (ص ١٠١)، وَأَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ فِي «نُزْهَةِ الْحُقَافِ» (ص ١٠٦)، وَشَرْفُ الدِّينِ الْيُونَنِيُّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ص ٥٥)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٣ ص ٣٦)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٣١٩)، وَابْنُ الْبُخَارِيِّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ج ٣ ص ١٦١٣)، وَأَبُو الْخَيْرِ الْقَزْوِينِيُّ فِي «صَحِيفَةِ جُوَيْرِيَّةَ بِنِ أَسْمَاءَ الْبَصْرِيِّ» (ص ٦٠)، وَالْعَلَاءُ الْبَاهِلِيُّ فِي «جُزْئِهِ» (ص ٤٠)، وَ(ق/ ٦٠ / ط)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١٤ ص ٦٤)، وَابْنُ الدَّبَيْثِيِّ فِي «ذَيْلِ تَارِيخِ مَدِينَةِ السَّلَامِ» (ج ٤ ص ١٧٨)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٢٧١) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَالصَّحَّاحِ، وَابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَعَبْدَ الْكَرِيمِ، وَمَالِكٍ، وَأَيُّوبَ، وَعُبَيْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَجُوَيْرِيَّةَ بِنِ أَسْمَاءَ، وَغَيْرِهِمْ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.



وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١١٤٨)؛ بَابٌ: لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ.

وَقَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٥٠٦): (وَبِهَذَا نَأْخُذُ، لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ، أَنْ يَحْلِفَ إِلَّا بِاللَّهِ تَعَالَى، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ تَعَالَى، أَوْ لِيَصُمْتُ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْقَسْطَلَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «إِزْشَادِ السَّارِي» (ج ١٤ ص ٦٤): (وَالْمَعْنَى: مَنْ كَانَ مُرِيدًا، لِلْحَلْفِ: فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ تَعَالَى، لَا بِغَيْرِهِ مِنَ الْآبَاءِ، وَغَيْرِهِمْ، وَحِكْمَتُهُ: أَنَّ الْحَلْفَ بِالشَّيْءِ يَفْتَضِي تَعْظِيمَهُ، وَالْعِظَمَةَ: فِي الْحَقِيقَةِ، هِيَ لِلَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ، وَظَاهِرُهُ: تَخْصِيصُ الْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى خَاصَّةً). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٤ ص ٣٦٦): (وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفِقْهِ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَلَا عَلَى حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَهَذَا أَمْرٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّعْلِيْقِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ١٤ ص ٦٨٣): (فِي هَذَا الْحَدِيثِ: دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْحَلْفِ بِالْآبَاءِ؛ لِأَنَّ مَا نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، فَهُوَ: لِلتَّحْرِيمِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «التَّعْلِيْقِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ١٤ ص ٦٨٣): (وَفِي قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ، أَوْ

لِيَصُمْتُ»، فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ، لَا يُحْلَفُ بِالطَّلَاقِ، وَلَا بِالتَّحْرِيمِ، وَلَا بِغَيْرِهِمَا مِنْ أَدْوَاتِ الْقَسَمِ.

\* وَإِنَّمَا يُحْلَفُ بِاللَّهِ تَعَالَى، أَوْ يَصُمْتُ، فَمَنْ قَالَ مَثَلًا: «عَلَيَّ الطَّلَاقُ، لَا فَعَلَنْ كَذَا»، قُلْنَا هَذَا خَطَأٌ، وَإِنَّمَا خِلَافٌ مَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَمَنْ قَالَ: «هَذَا حَرَامٌ عَلَيَّ، يُرِيدُ بِهِ الْيَمِينَ»، قُلْنَا: هَذَا أَيْضًا خَطَأٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾ [التَّحْرِيمُ: ١]؛ مَعَ أَنَّ هَذَا يَمِينٌ. اهـ

قُلْتُ: فَالْحَلْفُ بِاللَّهِ تَعَالَى: تَوْحِيدٌ، وَالْحَلْفُ بِغَيْرِهِ: شِرْكٌ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النِّسَاءُ: ٤٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البَقَرَةُ: ٢٢].

عَنْ مُجَاهِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البَقَرَةُ: ٢٢]؛

أَيُّ: عِدْلًا).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْإِمَامُ مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٩٣)؛ (قَوْلُهُ

تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البَقَرَةُ: ٢٢]؛ يَقُولُ: لَا تَجْعَلُوا مَعَ اللَّهِ

شُرَكَاءَ).

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ص ١٤٢)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١ ص ٣٩١).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ السُّبُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» (ج ١ ص ١٨٨).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «الكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ» (ص ١٥٧):

وَالشَّرْكَ فَاحْذَرُهُ فَشِرْكَ ظَاهِرٌ

ذَا الْقِسْمِ لَيْسَ بِقَابِلِ الْغُفْرَانِ

وَهُوَ اتِّخَاذُ النَّدْلِ لِلرَّحْمَنِ أَيًّا

كَانَ مِنْ شَجَرٍ وَمِنْ إِنْسَانٍ

وَالْحِكْمَةُ: فِي النَّهْيِ عَنِ الْحَلْفِ بِالْآبَاءِ، أَنَّهُ يَفْتَضِي تَعْظِيمَ الْمَحْلُوفِ بِهِ،

وَحَقِيقَةُ: الْعِظَمَةِ مُخْتَصَّةٌ بِاللَّهِ تَعَالَى، فَلَا يُضَاهَى بِهِ غَيْرُهُ.

\* وَهَكَذَا: حُكْمُ غَيْرِ الْآبَاءِ، مِنْ سَائِرِ الْخَلْقِ.

(٣) وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ كَانَ حَالِفًا، فَلَا يَحْلِفُ إِلَّا

بِاللَّهِ)، وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَحْلِفُ بِآبَائِهَا، فَقَالَ: (لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٣٨٣٦)، وَ(٦٦٤٨)، وَمُسْلِمٌ

فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٦٤٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٤٣٢)، وَفِي

«الْمُعْجَبِي» (ج ٧ ص ٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٧٦ و ٩٨)، وَالدِّمِطِي فِي

«الْمُصَافِحَاتِ» (ص ٢٥١ و ٢٥٢)، وَابْنُ طُوْلُونَ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمِائَةِ» (ص ٥٢)،

وَالذَّهَبِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُخِ» (ج ١ ص ١٧٢)، وَالسَّعْدِيُّ فِي «الْحُجْرِيَّاتِ»

(ص ١٣٨)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١٤ ص ٦٦ و ٦٧) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ

الْعَزِيزِ بْنِ مُسْلِمٍ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ، كِلَاهُمَا: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ

سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنهما بِهِ.

قُلْتُ: وَالْحَدِيثُ قَاعِدَةٌ شَرْعِيَّةٌ، يُقَاسُ عَلَيْهَا كُلُّ مَحْلُوفٍ بِهِ سِوَى اللَّهِ تَعَالَى.

\* فَالْحَلْفُ تَعْظِيمٌ لِلْمَحْلُوفِ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مِنْ: «الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ».

وَقَوْلُهُ ﷺ: (لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ)؛ كَانَتْ الْعَرَبُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، تَحْلِفُ بِآبَائِهِمْ، وَالْهَتَمِمْ، فَأَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى، أَنْ يَنْسَخَ مِنْ قُلُوبِهِمْ، وَالسِّنْتَهُمْ ذَكَرَ كُلَّ شَيْءٍ، سِوَاهُ: وَيَبْقَى ذِكْرُهُ تَعَالَى، لِأَنَّهُ الْحَقُّ الْمَعْبُودُ سُبْحَانَهُ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ الْقَسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١٤ ص ٦٦): (وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: الزَّجْرُ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنَّمَا خَصَّ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بِالْآبَاءِ: لِيُزَوِّدَهُ عَلَى سَبِيلِ الْمَذْكَورِ، أَوْ خَصَّ لِكَوْنِهِ كَانَ غَالِبًا عَلَيْهِمْ؛ لِقَوْلِهِ: فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: «وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَحْلِفُ بِآبَائِهَا»). اهـ

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١١٤٣)؛ بَابُ: أَيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ. قُلْتُ: وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْحَلْفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، كَانَ فِي أَيَّامِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ شِرْكَهُمْ كَانَ مِنْ: «الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ»، فِي الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، لَا مِنْ: «الشُّرْكِ الْأَصْغَرِ»، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدًا.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي صُفْرَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ» (ج ٣ ص ٢١٤): (وَخَرَجَهُ فِي «أَيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ»، لِقَوْلِهِ فِيهِ: «وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَحْلِفُ بِآبَائِهَا»)<sup>(٢)</sup>. اهـ

(١) انظُرْ: «إِرْشَادِ السَّارِي» لِلْقَسْطَلَانِيِّ (ج ١٤ ص ٦٧).

(٢) قُلْتُ: وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْحَلْفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، مِنْ: «الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ»، لِأَنَّ شِرْكَ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، فِي الْحَلْفِ، مِنْ: «الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ»، لَا مِنْ: «الشُّرْكِ الْأَصْغَرِ»، وَهَذَا بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ.

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٤٣٢)؛ التَّشْدِيدُ فِي

الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

قُلْتُ: كَانَتْ أَيْمَانُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى، مِنْ: «الشَّرْكِ

الْأَكْبَرِ».

\* فَقَدْ أَشْرَكَ فِي تَعْظِيمِ مَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يُعَظَّمَهُ، لِأَنَّ الْإِيمَانَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا بِاللَّهِ

تَعَالَى.

\* فَالْحَالِفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ مُعَظَّمٌ غَيْرُهُ، مِمَّا لَيْسَ لَهُ، فَهُوَ يُشْرِكُ غَيْرَ اللَّهِ

تَعَالَى فِي تَعْظِيمِهِ، وَهَذَا: «شَرْكٌ أَكْبَرٌ».

\* وَالْمُرَادُ بِالشَّرْكِ هُنَا: «الشَّرْكَ الْاِعْتِقَادِيُّ» الَّذِي يَنْتَقِلُ الْمُتَلَبِّسُ بِهِ عَنِ الْمِلَّةِ،

وَلَيْسَ هَذَا: «الشَّرْكَ الْعَمَلِيُّ» الَّذِي لَا يَنْتَقِلُ الْمُتَلَبِّسُ بِهِ عَنِ الْمِلَّةِ، فَانْتَبِه.

قُلْتُ: فَكَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِشَيْءٍ دُونَ اللَّهِ

تَعَالَى، فَقَدْ أَشْرَكَ: بِ«الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ»، الَّذِي يَخْرُجُ بِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ.

٤) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (مَنْ حَلَفَ، فَقَالَ: فِي حَلْفِهِ، بِاللَّاتِ

وَالْعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٤٨٦٠)، وَ (٦٦٥٠)، وَمُسْلِمٌ

فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٦٤٧)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٢٤٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي

«الْجَامِعِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٢٩)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤

ص ٤٣٧)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٧ ص ٧)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «السُّنَنِ» (٢٠٩٦)، وَأَحْمَدُ فِي

«الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٠٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ٣٠)،

وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١٤ ص ٦٩)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (ج ٣ ص ٢١٥) مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.  
وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١١٤٩)؛ بَابُ: لَا يُحْلَفُ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، وَلَا بِالطَّوَاغِيَتِ.

\* الْيَمِينُ إِنَّمَا تَكُونُ بِالْمَعْبُودِ الْمُعْظَمِ، فَإِذَا حَلَفَ بِاللَّاتِ، وَنَحْوِهَا، فَقَدْ ضَاهَى الْكُفَّارَ، فَأَمَرَ أَنْ يَتَدَارَكَ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ.

\* وَمَنْ حَلَفَ بِهَا جَادًّا، أَوْ جَاهِلًا، فَهُوَ كَافِرٌ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ٥ ص ١٥١)؛ بَابُ: الْحَلْفِ بِالْأَنْدَادِ.

\* فَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَنَا، أَنَّ مُرَادَ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ الشَّرْكَ الَّذِي يَخْرُجُ بِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ، حَتَّى يَكُونَ بِهِ صَاحِبُهُ خَارِجًا عَنِ الْمِلَّةِ.

\* فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَانَ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَدْ جَعَلَ مَا حَلَفَ بِهِ شَرِيكًا فِيَمَا يُحْلَفُ بِهِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١١ ص ٥٠٤): (وَالْحَالِفُ بِالْمَخْلُوقَاتِ، لَا وَفَاءَ عَلَيْهِ، وَلَا كَفَّارَةً.

\* وَكَذَلِكَ: النَّاذِرُ لِلْمَخْلُوقِ، لَيْسَ عَلَيْهِ وَفَاءٌ، وَلَا كَفَّارَةٌ؛ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا: شِرْكٌ.

\* وَالشَّرْكَ لَيْسَ لَهُ حُرْمَةٌ، بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الْعَقْدِ، وَيَقُولَ: مَا

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيُثَلِّ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»<sup>(١)</sup>. اهـ

وَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (ج ٣ ص ٢٠): (فَإِنَّ أَكْثَرَ أَهْلِ

الْأَرْضِ، قَدْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى: أُنْدَادًا، فِي الْحُبِّ، وَالتَّعْظِيمِ). اهـ

قُلْتُ: فَالْحَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، مُبَاهَاةٌ، وَمُضَاهَاةٌ لِلْحَقِّ.

\* وَهَذَا الْحَالِفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، مِنَ الْمَعْلُومِ مَا سَاوَاهُمْ، بَرَبُّ الْعَالَمِينَ فِي

الرُّبُوبِيَّةِ وَغَيْرِهَا، وَإِنَّمَا سَاوَاهُمْ بِهِ فِي التَّعْظِيمِ.<sup>(٢)</sup>

قَالَ تَعَالَى: ﴿تَاللَّهِ إِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ \* إِذْ نُسَوِّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

[الشُّعْرَاءُ: ٩٧ و ٩٨].

فَهَذَا الشَّيْءُ يَكُونُ مِمَّا يَخْتَصُّ بِاللَّهِ تَعَالَى، فَيُعْطَفُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ سُبْحَانَهُ، وَهَذَا

يَدْخُلُ تَحْتَ: «الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ»، سَوَاءً كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْمُشَارَكَةِ، أَوْ بِمُجَرَّدِ التَّسْوِيَةِ فِي

اللَّفْظِ<sup>(٣)</sup>، لِأَنَّ فِيهِ مُشَارَكَةً فِي خِصَائِصِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ.

\* وَقَدْ تَوَسَّعَ النَّاسُ فِي: «الشَّرْكِ الْأَصْغَرِ»، بِمَا يُخَالَفُ: لِلكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ،

وَالْأَثَرِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٦٥٠)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٤٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

(٢) وَأَنْظَرُ: «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» لِابْنِ الْقَيِّمِ (ج ٣ ص ٢٠ و ٢٣).

(٣) اعْتَقَدَ ذَلِكَ، أَوْ لَمْ يَعْتَقِدْ: فَإِنَّهُ وَقَعَ فِي «الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ»، لِأَنَّهُ جَعَلَ عِبَادَةَ اللَّهِ تَعَالَى، لِغَيْرِهِ.

\* حَتَّى وَصَلَ بِهِمُ الْأَمْرُ، ذِكْرُ أَشْيَاءٍ عَلَى أَنَّهَا مِنْ: «الشُّرْكِ الْأَصْغَرِ»، وَهَذِهِ الْأَنْوَاعُ، فِي خَصَائِصٍ: «الرُّبُوبِيَّةِ»، وَقَدْ يَكُونُ فِي خَصَائِصٍ: «الْأُلُوهِيَّةِ».

\* كَمَا أَنَّ كُلَّ قِسْمٍ مِنْ أَنْوَاعِ: «الشُّرْكِ الْأَصْغَرِ»، يَنْقَلِبُ فِي الْحَقِيقَةِ إِلَى: «الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ»، لِأَنَّهُ مِنْ تَعْظِيمِ: غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى؛ كَتَعْظِيمِهِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢].

وَالآيَةُ: فِي «الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ»، فَكَانَ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم: يَحْتَجُونَ بِهَا عَلَى: «الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ».

قَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رحمته الله فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٥٢١): (فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِالْبَرَاءَةِ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ يَأْتُمُّ، وَلَا يَلْزَمُهُ الْكُفَّارَةُ، وَذَلِكَ: لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَعَلَ عَقُوبَتَهَا فِي دِينِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْ فِي مَالِهِ شَيْئًا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رحمته الله فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (ج ٢ ص ٥١٩): (فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَلْفَ بِاللَّاتِ، لَا يَلْزَمُهُ كُفَّارَةُ الْيَمِينِ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ الْإِنَابَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ). اهـ

(٥) وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَا تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِي<sup>(٢)</sup>، وَلَا بِأَبَائِكُمْ).

(١) مِثْلُ: الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ، وَالرِّيَاءِ، وَالتَّطْيِيرِ، وَإِثْنَانِ الْكُفَّانِ وَتَصْدِيقِهِمْ، وَالِاسْتِغَاثَةَ عَلَى كَشْفِ السَّارِقِ، عَنْ طَرِيقِ الْعَرَّافِينَ، وَالْمُنْجَمِينَ، وَالرَّمَالِينَ: مِنَ الْمُشْعُودِينَ، وَلُبْسِ الْحَلَقَةِ، وَالْخَيْطِ لِرَفْعِ الْبَلَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ: «الشُّرْكِ الْأَصْغَرِ»، بَلْ هُوَ مِنْ: «الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ».

(٢) الطَّوَاغِيْتُ: جَمْعُ طَاغُوتٍ، وَهُوَ الشَّيْطَانُ، أَوْ مَا يُزَيِّنُ لَهُمْ أَنْ يُعْبُدُوهُ مِنَ الْأَصْنَامِ، وَغَيْرِهَا.



أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٦٤٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٤٣٦)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٧ ص ٧)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «السُّنَنِ» (٢٠٩٥)، وَأَبُو طَاهِرٍ الذُّهَلِيُّ فِي «الْجُزْءِ الثَّلَاثِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ حَدِيثِهِ» (ص ٢٨)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ص ١٥١)، وَأَبُو بَكْرٍ الْأَنْصَارِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْكُبْرَى» (٦٤٨)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٤٩١)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٦٢)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُتَّقَى فِي السُّنَنِ الْمُسْنَدَةِ» (٩٢٣) مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ حَسَّانٍ، وَيُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ؛ كِلَاهُمَا: عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

وَذَكَرَهُ الْمِزِيُّ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (ج ٧ ص ١٩٩)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ

الْمَهْرَةِ» (ج ١٠ ص ٦٠٨).

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٤٣٦)؛ الْحَلْفَ

بِالطَّوَاعِيَةِ.

\* يَعْنِي: النَّهْيَ عَنِ الْحَلْفِ بِالطَّوَاعِيَةِ، لِأَنَّهُ شَرَكٌ بِاللَّهِ تَعَالَى. (١)

انظر: «النَّهْيَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٣ ص ١٢٨)، وَ«تَيْسِيرَ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» لِلشَّيْخِ سُلَيْمَانَ آلِ

الشَّيْخِ (ج ١ ص ٧٨١ و ٧٨٢)، وَ«مِنْحَةَ الْمَلِكِ الْجَلِيلِ» لِلشَّيْخِ الرَّاجِحِيِّ (ج ١١ ص ٦٨٦).

(١) وَانظر: «الْمُنَهَمُ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٤ ص ٦٢٤).

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُنَيْنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٨ ص ٣٨٣): «قَوْلُهُ ﷺ: «الطَّوَاغِي»، يَعْنِي: الطَّوَاغِيَّةَ، وَمِنْهَا: الْمَعْبُودَاتِ الَّتِي تُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى». اهـ

(٦) وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، فَهُوَ كَمَا قَالَ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٦٦٥٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١١٠)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٤٢٥٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُخْتَصَرِ مِنْ السُّنَنِ» (١٦٢٤)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٣٧٧٠)، وَ(٣٧٧١)، وَ(٣٨١٣)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٧ ص ٥ و ٦ و ١٩)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «السُّنَنِ» (٢٠٩٨)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٦٣٨٥)، وَالطَّيَالِسِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١١٩٧)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٨ ص ٤٧٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٨٠٨)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى فِي السُّنَنِ الْمُسْنَدَةِ» (ص ٣٠٨)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «بَيَانَ مُشْكِلِ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (ج ٢ ص ٣٠٤)، وَابْنُ مَنْدَهَ فِي «الْإِيمَانِ» (ج ٢ ص ٦٣٧)، وَفِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ١ ص ٣٤٤)، وَابْنُ أَخِي مَيْمِيٍّ فِي «الْفَوَائِدِ» (١٣٩)، وَيَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ١ ص ٣٢٢)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «حَدِيثِهِ عَنْ شَيْوَحِهِ» (ص ٢٥)، وَفِي «مُعْجَمِ الصَّحَابَةِ» (ج ١ ص ٤٣٠ و ٤٣١)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ» (ج ٢ ص ٢٦)، وَابْنُ الْأَثِيرِ فِي «أُسْدِ الْغَابَةِ» (ج ١ ص ٢٢٦)، وَابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي «طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ» (ج ٣ ص ٣٥٧)، وَعَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ الصَّفَّارُ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ٤٣٥)، وَالتَّطْبَرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (١٣٢٨)، وَ(١٣٣٦)، وَ(١٣٣٧)، وَأَبُو

نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٣ ص ٧٥)، وَفِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ٣ ص ٣٥٥)، وَأَبُو  
 الْعَبَّاسِ الْأَصَمُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ٥٣)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْمُتَّقَى مِنْ  
 الْأَحَادِيثِ الصَّحَاحِ وَالْحَسَانِ» (ص ٦٨٠)، وَابْنُ أَبِي عَيْسَى فِي «اللُّطَائِفِ مِنْ دَقَائِقِ  
 الْمَعَارِفِ» (ص ١٦٠)، وَالذَّلِيلِيُّ فِي «الْفِرْدَوْسِ» (ج ٤ ص ١١٥)، وَابْنُ قُرَاجَا فِي  
 «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ص ٣٥٩ و ٦٢٤)، وَالْفَرَاوِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ الْمُخْرَجَةَ مِنْ  
 مَسْمُوعَاتِهِ» (ق / ٣١ / ط- فِي الْمَجْمُوعَةِ الثَّانِيَةِ - مِنْ الْمُدَوَّنَةِ الْكُبْرَى  
 لِلْمَخْطُوطَاتِ، بِمَمْلَكَةِ الْبَحْرَيْنِ)، وَمُحْيِي الدِّينِ الْبَعْلَبَكِيُّ فِي «مَشِيخَتِهِ» (ص ٥١)،  
 وَأَبُو بَكْرٍ الْأَنْصَارِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْكُبْرَى» (٣٢)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (١٥٣٥)،  
 وَفِي «الْمَفَارِيدِ» (ص ٥)، وَابْنُ قَانِعٍ فِي «مُعْجَمِ الصَّحَابَةِ» (ج ٣ ص ٩٦٢ و ٩٦٦  
 و ٩٦٨)، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي» (ج ٤ ص ٤٨)، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي  
 «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ١ ص ٣٨٥)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ مِنَ التَّقَاسِيمِ  
 وَالْأَنْوَاعِ» (٤٣٦٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ٣٠)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي  
 «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١٤ ص ٧١)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٣ ص ٢٤٦)، وَابْنُ  
 عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٨ ص ٢٨٤) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، وَأَيُّوبَ  
 السَّخْتِيَانِيَّ، وَخَالِدَ الْحَدَّاءِ، وَأَشْعَثَ بْنَ سَوَّارٍ، جَمِيعُهُمْ: عَنْ أَبِي قَلَابَةَ حَدَّثَنِي ثَابِتُ  
 بْنِ الضَّحَّاكِ رضي الله عنه بِهِ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَفِي الْحَدِيثِ النَّهْيُ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ؛ فَإِنَّهُ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، فَقَدْ جَعَلَ نَفْسَهُ فِيهِمْ، مَعَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَّفَ فِي النَّارِ.

\* وَفِيهِ النَّهْيُ عَنِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ يُؤَدِّي بِالْمَرْءِ إِلَى الْوُقُوعِ فِي الْكُفْرِ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (ج ٥ ص ١٥٩)؛ بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْحَلْفِ بِالْبَرَاءَةِ، وَبِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْقَسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١٤ ص ٧٢): (قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ»؛ كَأَنَّ يَقُولَ: إِنْ فَعَلْتُ، كَذَا: فَأَنَا: يَهُودِيٌّ، أَوْ نَصْرَانِيٌّ، أَوْ بَرِيٌّ مِنَ الْإِسْلَامِ، أَوْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْقَسْطَلَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ٢ ص ٤٥٦)؛ تَعْلِيْقًا عَلَيَّ قَوْلِهِ: «كَاذِبًا»: (فِي تَعْظِيمِ تِلْكَ الْمِلَّةِ الَّتِي حَلَفَ بِهَا: «فَهُوَ كَمَا قَالَ»؛ أَيُّ: فَيُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالَّذِي نَسَبَهُ لِنَفْسِهِ، وَظَاهِرُهُ: الْحُكْمُ عَلَيْهِ: بِالْكَفْرِ إِذَا قَالَ هَذَا الْقَوْلَ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ آلِ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَيْسِيرِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» (ج ١ ص ٣٣٤): (مَعْنَى التَّوْحِيدِ، وَشَهَادَةِ: «أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» يَمْتَضِي إِفْرَادَ اللَّهِ تَعَالَى بِالطَّاعَةِ، وَإِفْرَادَ الرَّسُولِ ﷺ بِالْمُتَابَعَةِ.

\* فَإِنَّ مَنْ أَطَاعَ الرَّسُولَ ﷺ، فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ تَعَالَى، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ مَا يُبَيِّنُ التَّوْحِيدَ، وَشَهَادَةَ: «أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، لِأَنَّهَا تَقْتَضِي نَفْيَ الشَّرْكِ فِي الطَّاعَةِ.

\* فَمَا ظَنُّكَ بِشْرِكِ الْعِبَادَةِ، كَالدُّعَاءِ، وَالِاسْتِغَاثَةِ، وَالتَّوْبَةِ، وَسُؤَالِ الشَّفَاعَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، مِنْ أَنْوَاعِ الشَّرْكِ فِي الْعِبَادَةِ). اهـ

\* وَقَوْلُ: «مَا شَاءَ اللَّهُ، وَشِئْتَ»، وَ«لَوْلَا اللَّهُ، وَأَنْتَ»، وَ«مَالِي إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْتَ»، وَ«أَرْجُو اللَّهَ، وَأَرْجُوكَ».

قُلْتُ: فَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ، وَالْأَقْوَالُ، وَمَا شَابَهَا؛ كُلُّهَا: شِرْكٌ بِاللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّ الْعَطْفَ بِ«الْوَاوِ» يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ، بَيْنَ «الْمُتَعَاظِفِينَ»، وَهَذَا شِرْكٌ أَكْبَرٌ.

\* وَالْوَاجِبُ أَنْ يَعْطِفَ بِ«ثُمَّ»، فَيَقَالَ: «مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ شِئْتَ»، أَوْ «ثُمَّ شَاءَ فَلَانٌ»، وَ«لَوْلَا اللَّهُ، ثُمَّ أَنْتَ»، وَ«أَرْجُو اللَّهَ، ثُمَّ أَرْجُوكَ»، وَ«مَالِي إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ أَنْتَ»، لِأَنَّ الْعَطْفَ بِ«ثُمَّ»، يَقْتَضِي التَّرْتِيبَ، وَالتَّعْقِيبَ، وَأَنَّ مَشِيئَةَ الْعَبْدِ، تَأْتِي بَعْدَ: مَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، لَا مُسَاوِيَةَ لَهَا.<sup>(٢)</sup>

\* فَالْوَاوُ: هِيَ لِمَطْلُوقِ الْجَمْعِ وَالِاشْتِرَاكِ، لَا تَقْتَضِي: تَرْتِيبًا، وَلَا تَعْقِيبًا، وَمِثْلُهُ: «مَالِي إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْتَ»، وَ«هَذَا مِنْ بَرَكَاتِ اللَّهِ، وَبَرَكَاتِكَ»، وَ«مَا شَاءَ اللَّهُ، وَشِئْتَ»، وَ«لَوْلَا اللَّهُ، وَفَلَانٌ».

(١) وَالْحَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى

(٢) وَانظُرْ: «الْقَوْلُ الْمَفِيدُ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ٢ ص ٢٢٨)، وَ«الْإِرْسَادُ إِلَى صَحِيحِ الْأَعْتِقَادِ» لِلشَّيْخِ الْفُورَانَ (ص ١٠٠).

\* وَالصَّوَابُ: أَنْ يُقَالَ: «مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ»، وَ«لَوْلَا اللَّهُ، ثُمَّ فُلَانٌ»، لِأَنَّ: «ثُمَّ»، تُفِيدُ التَّرْتِيبَ، مَعَ التَّرَاخِي، وَتَجْعَلُ مَشِيئَةَ الْعَبْدِ، تَابِعَةً لِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التَّكْوِينُ: ٢٩].<sup>(١)</sup>

(٧) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ، وَلَا بِالْأَنْدَادِ، وَلَا تَحْلِفُوا إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا تَحْلِفُوا بِاللَّهِ إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ).

### حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَغَوِيُّ فِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٤٩٣)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٢٤٨)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٤٦٩٢)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٧ ص ٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٤٥٧٥)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٦٠٤٨)، وَفِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (٢٣٣)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٤ ص ٣٦٧)، وَفِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٩٨)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (٤٣٥٧) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ الْأَعْرَابِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَالْحَدِيثُ حَسَنُهُ الْحَافِظُ الْبَغَوِيُّ فِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٤٩٣).  
وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٤٣٤)؛ الْحَلْفُ بِالْأُمَّهَاتِ.

(١) وَأَنْظَرُ: «عَقِيدَةُ التَّوْحِيدِ» لِلشَّيْخِ الْفَوْزَانَ (ص ٩٦).

\* يَعْنِي: تَحْرِيمَ الْحَلْفِ بِالْأُمَّهَاتِ، لِأَنَّهُ شَرِكٌ بِاللَّهِ تَعَالَى.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الاسْتِذْكَارِ» (ج ١٥ ص ٩٦): (فَالْمُظَاهَرَةُ:

أَنْ يَحْلِفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، تَعْظِيمًا لِلْمَحْلُوفِ بِهِ، فَشَبَّهَ خَلْقَ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ فِي التَّعْظِيمِ،

قَالَ تَعَالَى: ﴿يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣٠]. اهـ

قُلْتُ: فَهَذِهِ نُصُوصُ الشَّرْعِ، تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ؛ لِأَيِّ: نَوْعٍ مِنَ: «الشَّرْكِ»،

يُسَمَّى: بِـ «الشَّرْكِ الْخَفِيِّ».

وَذَلِكَ: لِضَعْفِ الْأَحَادِيثِ، فِيمَا: يُسَمَّى بِـ «الشَّرْكِ الْخَفِيِّ»، وَهُوَ أَخْفَى عِنْدَهُمْ،

مِنْ دَيْبِ النَّمْلِ! (١)

وَكَذَلِكَ: لِمُخَالَفَةِ هَذَا الْأِسْمِ، لِأُصُولِ الشَّارِعِ، حَيْثُ جَعَلَ: «الشَّرْكَ»، أَوْضَحَ

مِنَ الشَّمْسِ فِي الظَّهِيرَةِ، وَجَعَلَ لَهُ دَلِيلًا، يَعْرِفُهُ كُلُّ عَبْدٍ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ، لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ

عَلَى مَنْ وَقَعَ فِي «الشَّرْكِ»، فَلَا يُعْذَرُ أَحَدٌ مِنَ الْخَلْقِ فِي: «الشَّرْكِ»، لِأَنَّهُ وَاضِحٌ، مِثْلُ:

الشَّمْسِ.

قُلْتُ: وَلَمْ يَثْبُتْ فِي الشَّرْعِ؛ بِتَسْمِيَةِ: هَذَا النَّوْعِ، بِـ «الشَّرْكِ الْأَصْغَرِ» (٢)، أَوْ

بِـ «الشَّرْكِ الْخَفِيِّ»، وَلَا يُعْرَفُ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْأَثَرِ.

(١) أَمَا إِذَا جَعَلَ الشَّارِعُ، هَذَا: «الشَّرْكَ»، أَخْفَى مِنْ دَيْبِ النَّمْلِ، وَأَنَّهُ: «شَرِكٌ خَفِيٌّ»، فَمُمْكِنِ الشَّارِعُ أَنْ يُعْذَرَ

فِي ذَلِكَ الْخَلْقِ، لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ مِنْ: «الْمَسَائِلِ الْخَفِيَّةِ»، الَّتِي يُعْذَرُونَ فِيهَا، وَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ، مِنْ: «الْمَسَائِلِ

الظَّاهِرَةِ»، إِذَا لَيْسَ مِنَ الْحِكْمَةِ: أَنْ يُخْفِيَ الشَّارِعُ: «الشَّرْكَ» عَلَى الْخَلْقِ.

قُلْتُ: فَيَجِبُ الْحَدْرُ مِنْ؛ مِثْلُ: هَذَا الاجْتِهَادِ فِي الدِّينِ.

(٢) لِذَلِكَ: اضْطَرَبَ النَّاسُ فِي تَعْرِيفِهِ، لِأَنَّهُ لَا صَابِطَ لَهُ فِي الشَّرْعِ.

\* وَلَمْ يَأْتِ تَسْمِيَّتُهُ فِي النُّصُوصِ، «شَرْكَاً أَصْغَرَ»، لِأَنَّ مِثْلَ: هَذَا النَّوْعِ، مِنْ الشَّرْكِ: غَيْرُ مُنْضَبِطٍ فِي الشَّرْعِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ بِأَدَلَّةٍ صَحِيحَةٍ، إِذَا فَلَا ضَابِطَ لَهُ، وَهُوَ لَا يُعْرَفُ.

وَعَلَيْهِ: فَيَجِبُ الْحَذَرُ مِنْ هَذَا الاجْتِهَادِ، لِكَثْرَةِ الاِشْتِبَاهِ فِيهَا، فَرُبَّمَا يَظُنُّ فِي أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ، أَنَّهُ مِنْ: «الشَّرْكِ الْأَصْغَرِ»، وَهُوَ فِي وَاقِعِ الْأَمْرِ، مِنْ: «الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ»<sup>(١)</sup>، لِأَنَّهُ قَدْ أَطْلَقَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ شَرْكٌ.

\* وَذَلِكَ لِحَفَاءِ مَا أَخَذَهُ عِنْدَهُمْ، وَدِقَّةِ أَمْرِهِ، وَصُعُوبَةِ مَعْرِفَتِهِ، فَيَكُونُ مَجَالُهُ الْأَمْرَ الْمُشْتَبَهَ، الَّذِي لَا يَعْرِفُهُ؛ إِلَّا الْحُدَاثُ مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ يَخْفَى عَلَى غَيْرِهِمْ، مِمَّنْ لَمْ يَكْمُلْ نَظَرُهُ، وَصَعَفَ فَهْمُهُ فِي أَدَلَّةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ.<sup>(٢)</sup>

قَالَ شَيْخُنَا ابْنُ عُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْقَوْلِ الْمُفِيدِ» (ج ١ ص ٢٠٦): «فَالشَّرْكَ الْأَكْبَرُ: مَا يُخْرِجُ الْإِنْسَانَ مِنَ الْمِلَّةِ، وَالشَّرْكَ الْأَصْغَرُ: مَا دُونَ ذَلِكَ.

\* لَكِنَّ كَلِمَةَ: «مَا دُونَ ذَلِكَ»، لَيْسَتْ مِيزَانًا وَاضِحًا، وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ضَابِطِ: «الشَّرْكِ الْأَصْغَرِ». اهـ.

وَأَنْظَرُ: «مَدَارِجَ السَّالِكِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ٩٢٤)، وَ«فَتْحَ الْمَجِيدِ» لِلشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آلِ الشَّيْخِ (ج ١ ص ١٠٠)، وَ«تَطْهِيرَ الْجَنَانِ» لِلشَّيْخِ أَحْمَدَ آلِ طَامِيٍّ (ص ٣٨ و ٣٩)، وَ«الْمُفْرَدَاتِ» لِلرَّائِغِبِ (ص ٢٦٠)، وَ«الْكَوَاكِبَ الْجَلِيَّةَ» لِلشَّيْخِ السَّلْمَانَ (ص ٣٢١)، وَ«الْقَوْلَ السَّيِّدَ» لِلشَّيْخِ السَّعْدِيِّ (ص ١٥)، وَ«فَتَاوَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ» (ج ١ ص ٥١٧)، وَ«الْقَوْلَ الْمُفِيدَ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ١ ص ٢٠٦ و ٢٠٧)، وَ(ج ٢ ص ١٢٤).

(١) فَحَفَاءُ هَذَا الشَّرْكِ، لَيْسَ مِنْ حِكْمَةِ الشَّارِعِ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدُ.



قُلْتُ: وَهَذَا النَّوْعُ مِنَ الشَّرْكِ، وَهُوَ: «الشَّرْكِ الْخَفِيِّ»<sup>(١)</sup>، لَوْ بَيَّنَّهُ الرَّسُولُ ﷺ، وَخَافَهُ عَلَيْنَا، وَحَدَرْنَا مِنْهُ، لَتَدَاعَتْ إِلَيْهِ الْهَمَمُ إِلَى نَقْلِهِ: لِلْأُمَّةِ، مِنْ جِيلٍ إِلَى جِيلٍ آخَرَ.

\* وَكَذَلِكَ: وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ: أَنَّهُ قَالَ أَنَّ: «الشَّرْكَ الْأَصْغَرَ» هُوَ: «شِرْكٌ دُونَ شِرْكٍ».

قُلْتُ: لَكِنَّهُ لَمْ يُنْقَلِ إِلَيْنَا، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا: النَّوْعَ مِنَ الشَّرْكِ، لَمْ يَثْبُتْ فِي الشَّارِعِ، لِذَلِكَ: يَجِبُ تَرْكُهُ، وَلَا الْقَوْلُ بِهِ، فَهُوَ يُطَوَّى، وَلَا يُرَوَى.

قُلْتُ: فَكُلُّ مَا ذُكِرَ مِنْ: «الشَّرْكِ»، فِي الْقُرْآنِ، وَالسُّنَّةِ؛ فَإِنَّهُ: «شِرْكٌ أَكْبَرٌ»، إِذَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ: «شِرْكٌ» فِي الدِّينِ.<sup>(٢)</sup>

(١) وَظَاهِرُ النُّصُوصِ الْمَذْكُورَةِ، أَنَّ: «الشَّرْكَ الْخَفِيَّ»، لَيْسَ لَهُ وُجُودٌ فِي الدِّينِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ وَصْفٌ مُنْضَبِطٌ يُعْرَفُ بِهِ، لِذَلِكَ: اضْطَرَبُوا فِي تَعْرِيفِهِ اضْطِرَابًا شَدِيدًا، وَلَمْ يَثْبُتْ فِيهِ دَلِيلٌ فِي الشَّرْعِ، لِذَلِكَ هَذَا النَّوْعُ مِنَ الشَّرْكِ، مِمَّا لَمْ يَذْكُرْهُ الرَّسُولُ ﷺ.

قُلْتُ: وَالشَّرْكَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، كُلُّهُ: ظَاهِرٌ، لَا خَفَاءَ فِيهِ، وَقَدْ بَيَّنَّهُ الرَّسُولُ ﷺ: بَيَانًا، شَافِيًا.

(٢) ثُمَّ كَيْفَ نَقُولُ: أَنَّ «الشَّرْكَ الْأَصْغَرَ»، صَاحِبُهُ لَا يُخَلِّدُ فِي النَّارِ، وَإِنْ دَخَلَهَا، يَكُونُ كَسَائِرِ مُرْتَكِبِي الْمَعَاصِي، وَقَدْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ مُشْرِكٌ!.

\* وَتَعْلَمُ أَنَّ الْمَعْصِيَةَ تَخْتَلِفُ عَنِ الشَّرْكِ، فَلَيْسَتْ الْمَعْصِيَةُ مِثْلَ: الشَّرْكِ، فَيَجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نَمَيِّزَ بَيْنَ الْمَعْصِيَةِ، وَبَيْنَ الشَّرْكِ، وَالصَّحِيحُ: أَنَّ مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ، وَمَاتَ عَلَيْهِ أَنَّ صَاحِبَهُ يُخَلِّدُ فِي النَّارِ، لِأَنَّ الشَّرْكَ، هُوَ: نَوْعٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ: «الشَّرْكَ الْأَكْبَرُ».

(٣) لِذَلِكَ: لَا بُدَّ أَنْ نُنْظُرَ، فِي مَا يُسَمَّى: بِ«الشَّرْكِ الْأَصْغَرَ»، فَإِنَّهُ يُذَكَّرُ فِي أَصْيَاتِ الْأُمُورِ، لِأَنَّ النَّاسَ قَدْ تَوَسَّعُوا فِيهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

\* وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ: عَلَى أَنَّ مُرْتَكِبَ: «لِلشُّرْكِ الْأَكْبَرِ»، فَهُوَ خَارِجٌ مِنَ الْمِلَّةِ، وَأَنَّهُ يُخَلَّدُ فِي النَّارِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النِّسَاءُ: ٤٨]؛ يَعْنِي: الْمَعَاصِي يَغْفِرُهَا اللَّهُ تَعَالَى لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، وَهِيَ: مَا دُونَ الشُّرْكِ.<sup>(١)</sup>

فَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: (مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ؛ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ؟، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ، ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الرَّابِعَةِ: عَلَى رَغَمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ).<sup>(٢)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ٣٠٨): (أَخْبَرَ تَعَالَى: أَنَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ؛ أَي: لَا يَغْفِرُ مَنْ لَقِيَهُ، وَهُوَ مُشْرِكٌ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ؛ أَي: مِنَ الذُّنُوبِ<sup>(٣)</sup>)، لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ). اهـ

\* فَإِنَّ الْوَاقِعَ، وَمَا عَلَيْهِ أَحْوَالُ النَّاسِ فِي الشُّرْكِ، فَإِنَّهُ؛ مِنْ: «الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ»، مِثْلَ: الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالرِّيَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(١) وَأَنْظُرْ: «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٢ ص ٣٢٦)، وَ«تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ٩٧٠)، وَ«الدُّرِّ الْمَثُورِ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ٤ ص ٤٧٣)، وَ«جَامِعَ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ٧ ص ١٢٢)، وَ«الرَّدَّ عَلَى الْبَكْرِيِّ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ص ١٤٦)، وَ«الْقَوْلَ الْمُفِيدَ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثْمِينَ (ج ١ ص ١١٣ و ١١٤).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٧ ص ١٤٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٩٥).

(٣) وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ هُنَا: «وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ»، أَنَّ الْمُرَادَ هُوَ: «الشُّرْكِ الْأَصْغَرُ»، بَلْ هِيَ: الْمَعَاصِي الْمَعْرُوفَةُ.

تَنْبِيهِ: وَهَذَا: «الشَّرْكَ الْأَصْغَرُ»، لَا يَدْخُلُ فِي كُلِّ أَبْوَابِ التَّوْحِيدِ<sup>(١)</sup>، مُطْلَقًا، وَيَكُونُ مِنْ أَقْسَامِ الشَّرْكَ، فَهَذَا الَّذِي تَوَسَّعَ النَّاسُ فِيهِ فِي شُرُوحِ كُتُبِ التَّوْحِيدِ، لَيْسَ بِصَحِيحٍ.

\* بَلْ يُقَالُ: فِي بَابِ صَيِّقٍ فِي الدِّينِ، إِنْ وُجِدَ؛ مِثْلَ ذَلِكَ: إِذَا صَلَّى رَجُلٌ، بِإِخْلَاصٍ مِنْ ابْتِدَاءِ صَلَاتِهِ، ثُمَّ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، وَفِي رُكُوعِهِ مَثَلًا: طَرَأَ عَلَيْهِ الرَّيَاءُ، أَنْ يُرَائِيَ النَّاسَ فِي تَطْوِيلِهِ فِي الرُّكُوعِ، وَأَنَّهُ خَاشِعٌ، ثُمَّ عِنْدَمَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ، أَحْسَسَ بِخَطِيئِهِ، فَأَنَابَ وَتَابَ إِلَى اللَّهِ، فَأَتَمَّ صَلَاتَهُ بِإِخْلَاصٍ.

\* فَهَذَا يُعْتَبَرُ مِنْ: «الشَّرْكَ الْأَصْغَرِ»، لِأَنَّهُ تَابَ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ، لِأَنَّهُ مِنْ بَيْسِرِ

الرَّيَاءِ.<sup>(٢)</sup>

\* لَكِنَّهُ لَوْ اسْتَمَرَّ عَلَى هَذَا الرَّيَاءِ فِي صَلَاتِهِ كُلِّهَا، وَلَمْ يَتُبْ، وَعَانَدَ، فَهَذَا يُعْتَبَرُ

مِنْ: «الشَّرْكَ الْأَكْبَرِ»، لِأَنَّهُ لَمْ يَتُبْ، وَهُوَ كَثِيرٌ، وَلَيْسَ بِبَيْسِرِ الرَّيَاءِ.<sup>(٣)</sup>

\* إِذَا؛ فَإِذَا قُلْنَا: لِأَيِّ: أَمْرٍ، أَنَّهُ شِرْكٌ، فَهُوَ: «الشَّرْكَ الْأَكْبَرُ».

(١) فَيُذَكَّرُ قِسْمٌ: «الشَّرْكَ الْأَصْغَرُ» فِي الْجُمْلَةِ، وَلَا يُفْصَلُ فِيهِ؛ بِمِثْلِ: مَا فِي الْكُتُبِ لِشُرُوحِ كُتُبِ التَّوْحِيدِ.  
(٢) وَهَذَا: «الشَّرْكَ الْأَصْغَرُ»، يَكُونُ فِي بَيْسِرِ الرَّيَاءِ، وَلَا بُدَّ مِنْهُ مِنْ تَوْبَةٍ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ، وَإِلَّا كَانَ مِنْ: «الشَّرْكَ الْأَكْبَرِ»، إِذَا كَثُرَ فِي الدِّينِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (أَمَّا الْمُسْلِمُ الْمُوَحِّدُ، فَقَدْ يَقَعُ مِنْهُ: «الشَّرْكَ الْأَصْغَرُ»، وَهُوَ بَيْسِرُ

الرَّيَاءِ). اهـ

«المَوْقِعَ الرَّسْمِيَّ لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ» بِتَارِيخِ: ٢٧ / ٤ / ٢٠٢٢.

(٣) وَأَنْظُرْ: «الْقَوْلَ الْمُفِيدَ عَلَى كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ج ٢ ص ١٢٤).

\* وَدَخَلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٤٢].

قُلْتُ: وَهَذَا الرِّيَاءُ، الَّذِي ذُكِرَ فِي الْآيَةِ؛ مِنْ: «الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ»، لِأَنَّهُ رِيَاءُ الْمُتَنَافِقِينَ، وَهُمْ: مُشْرِكُونَ، بِ«الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ» بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ، فَلَيْسَ هُوَ مِنْ: «الشَّرْكِ الْأَصْغَرِ»، لِأَنَّهُ مِنْ فِعْلِ الْمُتَنَافِقِينَ، فَافْطَنُ لِهَذَا.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (ج ٢ ص ٩٢٤)؛ عَنِ الشَّرْكِ الْأَصْغَرِ: (كَيْسِيرِ الرِّيَاءِ). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرِّيَاءَ الْكَثِيرَ يَصِلُ بِصَاحِبِهِ إِلَى: «الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ». قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رحمته فِي «شَرْحِ كِتَابِ التَّوْحِيدِ» (ص ١٨٦): (بَابُ: مَا جَاءَ فِي الرِّيَاءِ: وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الْكَهْفُ: ١١٠].

\* هَذَا الْبَابُ عَقْدَةُ الْمُؤَلَّفِ لِلتَّحْذِيرِ مِنَ الرِّيَاءِ: وَالرِّيَاءُ مَصْدَرٌ رَاعَى يُرَائِي؛ أَيُّ: أَظْهَرَ عَمَلَهُ لِيَرَاهُ النَّاسُ، وَيُثْنُوا عَلَيْهِ، أَوْ لِيَحْصَلَ بِهِ غَرَضًا دُنْيَوِيًّا، أَوْ يُسَمَّعُ بِقِرَاءَتِهِ وَتَسْبِيحِهِ، أَوْ أَمْرِهِ بِالْمَعْرُوفِ، وَنَهْيِهِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلِهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «مَنْ يُرَائِي، يُرَائِي اللَّهَ بِهِ، وَمَنْ يُسَمَّعُ يُسَمَّعُ اللَّهُ بِهِ»<sup>(١)</sup>، وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ رَاعَى، رَاعَى اللَّهَ بِهِ، وَمَنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٦٤٩٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٩٨٧)، مِنْ حَدِيثِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه.

سَمَعَ...»<sup>(١)</sup>؛ أَي: يَفْضَحُهُ، وَالْجَزَاءُ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ، وَالْوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يُخْلِصَ الْعَمَلَ، وَيَرْجُوا الثَّوَابَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

\* قَوْلُهُ: «فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ

أَحَدًا» [الْكَهْفُ: ١١٠].

\* الْعَمَلُ الصَّالِحُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ أَمْرَيْنِ:

(١) الْإِخْلَاصُ لِلَّهِ وَخَدُّهُ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ.

(٢) أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِلشَّرِيعَةِ، وَلَيْسَ بِدَعَاً.

\* فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ صَادِقًا فِي رَجَائِهِ، فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا مُوَافِقًا

لِلشَّرِيعَةِ، وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا). اهـ

\* وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ خِلَالِ اسْتِقْرَاءِ لِأَقْوَالِ السَّلَفِ؛ أَنَّهُمْ: إِنَّمَا يُدْخِلُونَ فِي:

«الشُّرْكِ»، مَا يَخَالِفُ التَّوْحِيدَ.

\* فَقَدْ يَكُونُ الشُّرْكَ فِي الْأَعْمَالِ الْقَلْبِيَّةِ، وَقَدْ يَكُونُ بِالْأَعْمَالِ وَالْجَوَارِحِ، وَقَدْ

يَكُونُ بِالْأَلْفَازِ، وَالْأَقْوَالِ، وَقَدْ يَجْتَمِعُ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ، وَالشُّرْكَ بِاللَّهِ فِي الْأَلْفَازِ:

«كَالْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى»، وَهُوَ مِنْ: «الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٩٨٦)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) وَأَنْظَرُ: «الْجَوَابَ الْكَافِي» لِابْنِ الْقَيْمِ (ص ٣١٩ و ٣٢٥).

\* فَشُرْكَ ظَاهِرٌ: عَلَى اللِّسَانِ وَالْجَوَارِحِ، وَهُوَ: أَلْفَازٌ وَأَفْعَالٌ.

فَالْأَلْفَازُ: كَالْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النِّسَاءُ: ٣٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾

[النِّسَاءُ: ٤٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا

لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [المَائِدَةُ: ٧٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ٨٨].

وَعَنْ جَبَلَةَ بْنِ سُحَيْمٍ قَالَ: (أَقْبَلْتُ مَعَ زِيَادِ بْنِ حُدَيْرِ الْأَسَدِيِّ مِنَ الْكُنَاسَةِ<sup>(١)</sup>،

فَقُلْتُ؛ فِي كَلَامِي: لَا وَالْأَمَانَةِ، فَجَعَلَ: زِيَادُ بْنُ حُدَيْرٍ يَبْكِي وَيَبْكِي، حَتَّى ظَنَنْتُ أَنِّي

أَتَيْتُ أَمْرًا عَظِيمًا، فَقُلْتُ: أَكَانَ يُكْرَهُ مَا قُلْتُ؟، قَالَ: نَعَمْ، كَانَ عُمَرُ رضي الله عنه يَنْهَى عَنِ

الْحَلْفِ بِالْأَمَانَةِ أَشَدَّ النَّهْيِ).<sup>(٢)</sup>

أَثَرٌ حَسَنٌ

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ: فَمِثْلُ لُبَسِ الْحَلَقَةِ، وَالْحَيْطِ، وَالتَّمَائِمِ لِرَفْعِ الْبَلَاءِ، أَوْ دَفْعِهِ، وَلُبْسِ التَّمَائِمِ، خَوْفًا مِنَ الْعَيْنِ،

وغيرها.

\* وَشُرْكَ: فِي الْإِرَادَاتِ وَالنِّيَّاتِ، كَالرِّيَاءِ وَالسُّمْعَةِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «الْجَوَابِ الْكَافِي» (ص ١١٥): (وَأَمَّا الشَّرْكَ فِي الْإِرَادَاتِ وَالنِّيَّاتِ، فَذَلِكَ

الْبَحْرُ، الَّذِي لَا سَاحِلَ لَهُ، وَقَلَّ مَنْ يَنْجُو مِنْهُ). اهـ

(١) الْكُنَاسَةُ: بِالضَّمِّ، وَهِيَ مَجْمَعُ الْقُمَامَةِ، وَهِيَ مَجَلَّةٌ بِالْكَوْفَةِ.

انظُرْ: «مُعْجَمَ الْبُلْدَانِ» لِلْحَمَوِيِّ (ج ٤ ص ٤٨١).

(٢) قُلْتُ: وَالتَّعْبِيرُ بِذَلِكَ، لِلْمُبَالَغَةِ فِي الرَّجْرِ، وَالتَّغْلِيظِ، لِأَنَّهُ شُرْكَ بِاللَّهِ تَعَالَى.

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الزُّهْدِ» (١٤١)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الصَّمْتِ» (٦٣٥)،  
وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٤ ص ١٥٦) مِنْ طَرِيقِ شَرِيكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي  
إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ جَبَلَةَ بْنِ سُحَيْمٍ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ، وَشَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ، صَدُوقٌ فِي ذَلِكَ.

\* وَجَبَلَةُ بْنُ سُحَيْمٍ الْكُوفِيُّ: «ثِقَةٌ»، مِنْ الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ.<sup>(١)</sup>

\* وَزِيَادُ بْنُ حُدَيْرٍ الْأَسَدِيُّ: وَهُوَ «ثِقَةٌ»، لَهُ إِذْرَاكٌ، وَكَانَ كَاتِبًا، لِعُمَرَ بْنِ

الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.<sup>(٢)</sup>

وَعَنْ مُطَرِّفِ بْنِ الشَّخِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (لِيَعْظُمَ جَلَالُ اللَّهِ فِي صُدُورِكُمْ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي «الرَّقَائِقِ» (ج ٢ ص ٩٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ»

(ج ٧ ص ١٧٩)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الصَّمْتِ» (٦٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ»

(ج ٢ ص ٢٠٩)، وَأَبُو الْفَضْلِ الرَّازِيُّ فِي «أَحَادِيثَ فِي ذَمِّ الْكَلَامِ» (٧٦١) مِنْ طَرِيقِ

سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ الشَّخِيرِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١) أَنْظَرُ: «تَقْرِيْبَ التَّهْدِيْبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٩٤).

(٢) أَنْظَرُ: «تَهْدِيْبَ التَّهْدِيْبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٣٦١)، وَ«تَقْرِيْبَ التَّهْدِيْبِ» لَهُ (ج ١ ص ٣٦٦).

وَعَنْ قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]؛ أَنَّ اللَّهَ خَلَقَكُمْ، وَخَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، ثُمَّ أَنْتُمْ تَجْعَلُونَ لَهُ أَنْدَادًا<sup>(١)</sup>.

### أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٩٦)، وَالزَّجَّاجُ فِي «مَعَانِي الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٩٩)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١ ص ١٦٤) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ ثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ بِهِ.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

أَنْدَادًا: أَي: عِدْلَاءَ، شُرَكَاءَ<sup>(٢)</sup>، وَمِنْهُ الْحَلِفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، مِنَ الْمَخْلُوقِينَ، وَهُوَ لَاءٌ مِنَ الْأَنْدَادِ، وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ لَا رَبَّ لَكُمْ إِلَّا اللَّهُ.  
\* وَقَدْ عَلِمْتُمْ الَّذِي يَدْعُوكُمْ إِلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ، مِنْ تَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَى لَا شَرِيكَ لَهُ، وَهُوَ الْحَقُّ لَا يُشَكُّ فِيهِ.

(١) قَالَ الْعَلَامَةُ السُّنْدِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (ج ٧ ص ٥): (الْأَنْدَادُ: الْأَصْنَامُ، وَنَحْوُهَا، كَانُوا يَعْتَقِدُونَ نَهَا إِلَهَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ). اهـ

(٢) انْظُرْ: «تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ١ ص ٨٧)، وَ«تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ١ ص ٩٤)، وَ«جَامِعِ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١ ص ١٦٤).



وَعَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (إِنَّكُمْ تُشْرِكُونَ<sup>(١)</sup>)، قَالُوا: وَكَيْفَ يَا أَبَا إِسْحَاقَ؟  
قَالَ: يَحْلِفُ الرَّجُلُ، لَا وَأَبِي، لَا وَأَيْبِكَ، لَا وَلَعَمْرِي، لَا وَحَيَاتِكَ، لَا وَحُرْمَةِ الْمَسْجِدِ،  
لَا وَالْإِسْلَامَ، وَأَشْبَاهَهُ مِنَ الْقَوْلِ).

### أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٢٩) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ فُضَيْلٍ عَنِ  
الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ كَعْبُ الْأَحْبَارِ بِهِ.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، وَلَا  
بِالطَّوَاغِيَةِ<sup>(٢)</sup>).

### أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٢٩) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ عَنِ  
ابْنِ عَوْنٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِهِ.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

(١) يَعْنِي: بِالشَّرْكِ الْأَكْبَرِ، ثُمَّ بَيَّنَّ لَهُمْ: هُوَ الْحَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى.

(٢) يَعْنِي: الْأَصْنَامَ الطَّوَاغِيَةَ.

قُلْتُ: وَعَطَفَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الْحَلْفَ بِالْآبَاءِ، عَلَى الْحَلْفِ بِالطَّوَاغِيَةِ، وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مُرَادُهُ  
بِالْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ: «الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ».

وَعَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمَرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (مَا أَبَالِي حَلَفْتُ بِحَيَاةِ رَجُلٍ، أَوْ

بِالصَّلِيبِ).<sup>(١)</sup>

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٢٩) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَهْدِيٍّ عَنْ أَبِي

عَوَانَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هِشَامٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمَرَةَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَقُولَ: لَا وَحَيَاتِكَ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٥ ص ٣٠) مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ عَنِ

الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: قُلْتُ؛ لِلْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: (أَخْبِرْنِي عَنِ الرِّبَاءِ،

أَشْرُكٌ<sup>(٢)</sup> هُوَ؟، قَالَ: نَعَمْ، يَا بُنَيَّ: أَوْ مَا تَقْرَأُ: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا

صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الْكَهْفُ: ١١٠].

(١) يَعْنِي: الْحَلْفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، مِثْلُ: وَحَيَاتِي، بِمِثْلِ: الْحَلْفِ بِالصَّلِيبِ، وَهَذَا مِنْ: «الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ»، كَمَا لَا يَخْفَى.

(٢) قُلْتُ: وَاسْتَدَلَّ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَنَّ الرِّبَاءَ مِنْ: «الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ»، بِهَذِهِ الْآيَةِ، لِأَنَّهَا فِي «الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ».

أَثَرٌ حَسَنٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ١٠ ص ٤٤٦) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ  
الْوَاحِدِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ حَسَنٌ، وَعَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زَيْدٍ، هُوَ السَّائِلُ، وَالْمَتْنُ: مُوَافِقٌ

لِلْأُصُولِ.

وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَثُورِ» (ج ٩ ص ٦٩٨).

وَعَنِ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ رحمته الله يَقُولُ: (مَنْ حَلَفَ بِاسْمِ:

مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى فَحِنْتٌ؛ فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ: لِأَنَّ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمَنْ

حَلَفَ بِالْكَعْبَةِ، وَبِالْصِّفَا وَالْمَرْوَةِ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ، لِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ، وَذَلِكَ غَيْرُ

مَخْلُوقٍ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٠٣)، وَفِيهِ زِيَادَةٌ؛ وَهِيَ: (وَكُلُّ

يَمِينٍ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، فَهِيَ مَكْرُوهَةٌ، مَنْهِيَةٌ عَنْهَا، مِنْ قِبَلِ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ

وَجَلَّ يَنْهَأُكُمْ، أَنْ تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا؛ فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ، أَوْ لَيْسَ كُتُّ»).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «آدَابِ الشَّافِعِيِّ» (ص ١٩٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ

الْكُبْرَى» (ج ١٠ ص ٢٨)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ١ ص ١١٣)، وَفِي «الْأَسْمَاءِ

وَالصِّفَاتِ» (ج ٢ ص ٦٦٤)، وَاللَّالِكَايِيُّ فِي «الْاعْتِقَادِ» (٣٤٣)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي «حَلِيَّةِ

الْأَوْلِيَاءِ» (ج ٩ ص ١١٣)؛ بَعْدَةَ الْفَاطِطِ عِنْدَهُمْ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (ج ١٠ ص ١٩).



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ زِيَادَةِ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ»، وَكَمْ تَثَبَّتْ فِي الْحَدِيثِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لِلْأَعْرَابِيِّ: (أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ)

قَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم: قَالَ لِلْأَعْرَابِيِّ الَّذِي سَأَلَهُ، عَنْ أَحْكَامِ الْإِسْلَامِ، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: (أَفْلَحَ وَأَبِيهِ، إِنْ صَدَقَ).

حَدِيثٌ مَعْلُولٌ: بِلَفْظِ: «وَأَبِيهِ»

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٢٥٤٨) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةَ، كِلَاهُمَا: عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَمَرَادُ الْحَافِظِ مُسْلِمٍ فِي ذِكْرِهِ لِلْفِظِ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ»، لِيُعْلَمَ بِمَا قَبْلَهُ، وَبِمَا بَعْدَهُ.

\* وَقَدْ أَعْلَمَهُ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ رحمته الله، بِمَا قَبْلَهُ، فَذَكَرَ، الرَّوَايَةَ الْقَوِيَّةَ، بِدُونِ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ»، بَلْ صَحَّ عِنْدَهُ؛ بِلَفْظِ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ»، بِدُونِ: «وَأَبِيهِ».

\* فَتَقَدَّمَ الْحَدِيثُ: الَّذِي فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ، مِنْ رِوَايَةِ: مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بِلَفْظِ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ»، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ ذَكَرَ الْحَدِيثَ الْمَعْلُولَ بِلَفْظِ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ».

\* فَالْحَافِظُ مُسْلِمٌ: كَمَا التَزَمَ بِالصَّحَّةِ فِي: «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، أَيْضًا: التَزَمَ،

بِذِكْرِ: «الْعِلَلِ» فِي مَوْضِعِهَا مِنَ الْأَبْوَابِ مِنْ كِتَابِهِ.

\* وَغَرَضُهُ تَعْلِيلُهُ فِيمَا يَظْهَرُ، وَيَظْهَرُ جِدًّا مِنْ سَوَقِهِ لِلْأَسَانِيدِ وَالْمُتَوْنِ، لِأَنَّ غَرَضَهُ كَانَ بَيَّانَ مَا فِيهَا مِنْ عِلَلٍ.

قَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٤٠): حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ جَمِيلِ بْنِ طَرِيفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، يَقُولُ: (جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ نَائِرُ الرَّأْسِ، نَسَمِعُ دَوِيَّ صَوْتِهِ، وَلَا نَفْقَهُ مَا يَقُولُ حَتَّى دَنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ، وَاللَّيْلَةِ، فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُنَّ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ، وَصِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟، فَقَالَ ﷺ: لَا، إِلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ، وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ، فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟، قَالَ ﷺ: لَا، إِلَّا أَنْ تَطَّوَّعَ، قَالَ: فَأَدْبَرَ الرَّجُلُ، وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ، لَا أَزِيدُ عَلَيَّ هَذَا، وَلَا أَنْقُصُ مِنْهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ).

\* ثُمَّ ذَكَرَ اللَّفْظَ الثَّانِي فِي الْحَدِيثِ، لِيُعْلَمَ بِالْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ.

فَقَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٤٠): حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا: عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: بِهَذَا الْحَدِيثِ، نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَفْلَحَ، وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ).

\* فَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ: كَانَ عِنْدَهُ أَصْحَحُ لَدَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ؛ بِلَفْظِ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ».

من رواية: مالك بن أنسٍ.

\* ثُمَّ خَرَجَ الْحَدِيثَ الثَّانِي، لِيُبَيِّنَ إِعْلَالَهُ لِلْحَدِيثِ؛ بِلَفْظِ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ، إِنْ صَدَقَ»، بِرِوَايَةِ: إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ.

\* فَالْحَدِيثُ: الْمَحْفُوظُ، هُوَ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ»، مِنْ رِوَايَةِ: مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.

\* وَهَذَا أَوْلَى مِنْ رِوَايَةِ، مَنْ رَوَى؛ بِلَفْظِ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ»، لِأَنَّهَا رِوَايَةٌ، مُنْكَرَةٌ، تَرُدُّهَا الْأَحَادِيثُ الصَّحَاحُ، وَلَمْ تَقَعْ: فِي رِوَايَةِ: مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، أَصْلًا.<sup>(١)</sup>

\* وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: أَحْفَظُ، وَاتَّبَتْ، فِي الْحَدِيثِ، مِنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ.<sup>(٢)</sup>

وَقَدْ وَافَقَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ، لِمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ؛ بَعْدَ ذِكْرِهِ لِزِيَادَةَ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ، إِنْ صَدَقَ»، فِي مَوْضِعَيْنِ: مِنْ رِوَايَةِ: أَبِي عُمَرَ الدُّورِيِّ، وَهُوَ حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عِنْدَ ابْنِ نَضْرٍ فِي «الْوَتْرِ» (ص ٢٧٠ و ٢٧١)، فَذَكَرَهَا بِلَفْظِ: «أَفْلَحَ، إِنْ كَانَ صَدَقَ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ كَانَ صَدَقَ».

وَهَذَا يُؤَكِّدُ: أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ، لَمْ يَضْبِطْ هَذَا اللَّفْظَ مِنَ الْحَدِيثِ.

\* وَقَدْ ضَبَطَهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ.

\* وَأَخْطَأَ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ، فِيهِ: مَرَّتَيْنِ، مَرَّةً: بِزِيَادَةَ: «وَأَبِيهِ»، وَمَرَّةً: بِالسَّكِّ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ، إِنْ صَدَقَ، دَخَلَ الْجَنَّةَ وَأَبِيهِ؛ إِنْ صَدَقَ»، وَرَدَ هَكَذَا: بِالسَّكِّ.

(١) وَأَنْظُرُ: «التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١٤ ص ٣٦٧)، وَ«الصَّعِيفَةُ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١٠ ص ٧٦٢).

(٢) أَنْظُرُ: «الصَّعِيفَةُ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١٠ ص ٧٥٩).

\* وَالْمَحْفُوظُ: فِي حَدِيثِ: أَبِي سُهَيْلٍ نَافِعِ بْنِ مَالِكٍ، مِنْ رِوَايَةِ: مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ،  
بِدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ بِلَفْظِ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ».

لِذَلِكَ: فَإِنَّ الْحَافِظَ مُسْلِمًا، قَدْ أَشَارَ إِلَى إِعْلَالِ: هَذِهِ الزِّيَادَةِ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ  
صَدَقَ»، الَّتِي خَالَفَ فِيهَا، إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ، مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ، وَأَضْبَطُ  
لِلْحَدِيثِ.

فَاتَّبَعَ الْحَافِظُ مُسْلِمًا: رِوَايَةَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، بَعْدَ أَنْ سَاقَ لَفْظَهَا: «أَفْلَحَ إِنْ  
صَدَقَ»، بِرِوَايَةِ: إِسْمَاعِيلِ بْنِ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ؛ فَلَمْ يَسُقْ لَفْظَهَا، تَمَامًا، وَإِنَّمَا أَشَارَ  
لِمَوْضِعِ الْمُخَالَفَةِ مِنْهَا مُخْتَصِرًا، وَهِيَ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ، وَدَخَلَ الْجَنَّةَ وَأَبِيهِ إِنْ  
صَدَقَ».

\* ثُمَّ أَرَدَفَ بَعْدَ هَذِهِ الرِّوَايَةِ، رِوَايَةَ: سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ  
مَالِكٍ رضي الله عنه؛ بِلَفْظِ: «لَئِنْ صَدَقَ لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ» لِلتَّأَكِيدِ بِشُدُودِ: زِيَادَةِ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ  
صَدَقَ».

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رضي الله عنه فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٤١): حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ  
مُحَمَّدٍ بْنِ بُكَيْرٍ النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ أَبُو النَّضْرِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةَ،  
عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: (نُهِينَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ شَيْءٍ، فَكَانَ  
يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلُ، فَيَسْأَلُهُ، وَنَحْنُ نَسْمَعُ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ  
أَهْلِ الْبَادِيَةِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَتَانَا رَسُولُكَ فَزَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ؟، قَالَ  
صلى الله عليه وسلم: صَدَقَ، قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ السَّمَاءَ؟، قَالَ صلى الله عليه وسلم: اللَّهُ، قَالَ: فَمَنْ خَلَقَ الْأَرْضَ؟، قَالَ صلى الله عليه وسلم:  
اللَّهُ، قَالَ: فَمَنْ نَصَبَ هَذِهِ الْجِبَالَ، وَجَعَلَ فِيهَا مَا جَعَلَ؟، قَالَ صلى الله عليه وسلم: اللَّهُ، قَالَ: فَبِاللَّذِي



خَلَقَ السَّمَاءَ، وَخَلَقَ الْأَرْضَ، وَنَصَبَ هَذِهِ الْجِبَالَ، اللَّهُ أَرْسَلَكَ؟، قَالَ ﷺ: نَعَمْ، قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِنَا، وَلَيْلَتِنَا؟، قَالَ: صَدَقَ، قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا زَكَاةً فِي أَمْوَالِنَا؟، قَالَ: صَدَقَ، قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ فِي سَنَتِنَا؟، قَالَ: صَدَقَ، قَالَ: فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ، اللَّهُ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: وَزَعَمَ رَسُولُكَ أَنَّ عَلَيْنَا حَجَّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا؟، قَالَ: صَدَقَ، قَالَ: ثُمَّ وَلَّى، قَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا أَزِيدُ عَلَيْهِنَّ، وَلَا أَنْقُصُ مِنْهِنَّ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَئِنْ صَدَقَ لَيَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ).

قُلْتُ: فَوَجْهُ إِخْرَاجِ مُسْلِمٍ، لِلْحَدِيثِ (١١)، فَإِنَّهُ لِيُبَيِّنَ عِلَّتَهُ، مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ.

\* وَرَوَاهُ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ، حَدِيثَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَسَاقَ فَقَطَّ الْخِلَافَ فِي حَدِيثِ: إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ.

\* وَقَدْ وَعَدَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّهُ سَوْفَ يُعَلِّلُ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ، وَيَأْتِي بِهَا فِي أَبْوَابِهَا، وَهِيَ مَعْلُودَةٌ.<sup>(١)</sup>

\* وَقَدْ جَاءَ بِهَا فِي مَوَاضِعِهَا مِنَ الْأَبْوَابِ، مِنْ اخْتِلَافِهِمْ: فِي الْأَسَانِيدِ، أَوْ

الْمُتُونِ.<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: «مُقَدِّمَةُ الصَّحِيحِ» لِمُسْلِمٍ (ج ١ ص ١٨).

(٢) انظر: «إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ» لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ (ج ١ ص ٨٦ و ٨٧).

\* فَذَكَرَ أَنَّهُ سَيَذْكُرُ أَخْبَاراً مُعَلَّلَةً فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ، سَيَبِينُهَا، وَيَشْرَحُهَا؛ فَمِنْهَا:  
 أَنْ يُورِدَ الْحَدِيثَ؛ بِإِسْنَادٍ، ثُمَّ يَذْكُرُ أَسَانِيدَ لَهُ، مُبَيِّنًا فِيهَا الْاِخْتِلَافَ فِي الرَّوَايَةِ.  
 \* إِذَا فَلَا غَرَابَةَ، أَنْ يُعَلَّ الْأَثْمَةَ حَدِيثًا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَذَلِكَ أَنَّ الْإِمَامَ  
 مُسْلِمًا نَفْسَهُ: أَعْلَى بَعْضِ الْأَحَادِيثِ بِحَسَبِ مَا ذَكَرَ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١  
 ص ١٧)، وَطَبَّقَ ذَلِكَ التَّعْلِيلَ فِي الْأَبْوَابِ مِنْ كِتَابِهِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١٧): (قَدْ شَرَحْنَا مِنْ  
 مَذْهَبِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ، بَعْضَ مَا يَتَوَجَّهُ بِهِ، مَنْ أَرَادَ سَبِيلَ الْقَوْمِ، وَوُفَّقَ لَهَا.  
 \* وَسَنَزِيدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، شَرْحًا، وَإِيضًا، فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ، عِنْدَ  
 ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ، إِذَا أَتَيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ، الَّتِي يَلِيقُ بِهَا الشَّرْحُ، وَالْإِيضَاحُ، إِنْ  
 شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى). اهـ

\* وَمَا هَذَا إِلَّا اعْتِرَافٌ بِقُصُورِ الْبَشَرِ، وَنَقْصِ عِلْمِهِمْ، وَعَجْرِ قُدْرَتِهِمْ، فَمِنْ هُنَا  
 كَانَتْ كُتُبُ أَهْلِ الْعِلْمِ، عَلَى مَرِّ الْعُصُورِ مَحِلًّا: لِلنَّقْدِ وَالتَّصْحِيحِ، وَالمَرَاجَعَةِ  
 وَالتَّصْوِيبِ.

\* وَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ، لِعَدَدِ مَنْ عِلَلِ الْأَحَادِيثِ، فِي عِدَّةٍ مِنَ  
 الْأَبْوَابِ<sup>(١)</sup>، وَذَلِكَ لِحِمَايَةِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَصِيَانَةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، أَنْ يَدْخَلَ فِيهَا مَا  
 لَيْسَ مِنْهَا، وَهَذَا يَعْرِفُهُ مَنْ أَتَى فَهَمًّا فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ، وَتَخْرِيجِهِ، وَعَلَلِهِ.

(١) وَمَعَ ذَلِكَ: اعْتَمَدَ الْمُقَلِّدَةُ عَلَى مَا يُورِدُهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ، فِي حَيْزِ الْاِحْتِجَاجِ بِهَا،  
 وَهِيَ مَعْلُومَةٌ عِنْدَهُ فِي أَصُولِهِ!.

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى هَذِهِ الْعِلَلِ فِي «صَحِيحِهِ» فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)؛ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَسَنَزِيدُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، شَرْحًا، وَإِيضًا فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ، عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ، إِذَا أَتَيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَلِيْقُ بِهَا الشَّرْحُ، وَالْإِيضَاحُ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يُورَدُ فِي «صَحِيحِهِ» أَحَادِيثَ مُعَلَّلَةً؛ أَي: ضَعِيفَةً، يُبَيِّنُ ضَعْفَهَا فِي أَبْوَابِهَا.

\* فَهَلْ نَصَدَّقُ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، أَمْ نَصَدِّقُ الْمُقَلِّدَةَ الْمُتَعَصِّبَةَ فِي عِلَلِ الْأَحَادِيثِ فِي «صَحِيحِهِ».

قُلْتُ: وَهَذَا التَّعْلِيلُ مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، لَا يَعْرِفُهُ، إِلَّا أَهْلُ الشَّانِ، وَلَا يَفْهَمُ هَذَا الْمَأْخَذَ الدَّقِيقَ، إِلَّا أَهْلُ الْحَدِيثِ فِي كُلِّ زَمَانٍ.

\* فَكِتَابُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، جَمَعَ فِيهِ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ، وَذَكَرَ أَحَادِيثَ ذَاتَ عِلَلٍ خَفِيَّةٍ؛ بِقَصْدِ إِعْلَالِهَا، لَا يُدْرِكُهَا؛ إِلَّا الْمُتَأَمِّلُ لَهَا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، الْعَارِفِ بِطَرِيقَتِهِ فِي كِتَابِهِ.

وَقَدْ أَشَارَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤٧)؛ إِلَى أَنَّهُ يُورَدُ أَخْبَارًا مُعَلَّلَةً فِي «صَحِيحِهِ» لِيُبَيِّنَ أَنَّهَا مُتَّقَدَةٌ.

\* بَلْ وَيَسْبُونُ إِلَيْهِ تَقْوِيَةَ الْأَحَادِيثِ بِمُجَرَّدِ إِخْرَاجِهَا فِي كِتَابِهِ، مَعَ أَنَّهُ عِنْدَ الْبَحْثِ، وَالتَّحْقِيقِ فِيهَا، لَا تَنْبُتُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ عَلَى شَرْطِهِ فِي «الصَّحِيحِ»، فَتَنْبَهُ.

\* وَهُنَاكَ أَحَادِيثٌ سَكَتَ عَنْهَا، وَرُبَّمَا ضَعَّفَهَا فِي مَوَاضِعَ أُخْرَى، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِاشْتِهَارِ عِلَلِهَا عِنْدَ أَهْلِ الصَّنْعَةِ، فَلَا يَصِحُّ وَالْحَالَةَ هَذِهِ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ تَقْوِيَةُ الْحَدِيثِ، بِمُجَرَّدِ ذِكْرِهِ فِي كِتَابِهِ، لِأَنَّهُ سَكَتَ عَنْهُ بِحَسَبِ شَهْرَتِهِ، وَنَكَارَتِهِ، وَعِلَّتِهِ<sup>(١)</sup>، عِنْدَ أَهْلِ الشَّانِ.

\* فَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَمَا التَزَمَ بِالصَّحَّةِ فِي «صَحِيحِهِ»، أَيْضًا التِّزَامُهُ بِذِكْرِهِ الْعِلَلِ فِي مَوْضِعِهَا<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ وَعَدَ بِذَلِكَ فِي: «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨).

\* وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي عِيَاضُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ١ ص ١٠٥)؛ أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، ذَكَرَ الْعِلَلِ فِي الْأَبْوَابِ<sup>(٣)</sup> مِنْ: «صَحِيحِهِ»، مِمَّا يَدُلُّ أَنَّ لَيْسَ كُلَّ حَدِيثٍ فِي كِتَابِهِ: يَحْتَجُّ بِهِ فِي السُّنَّةِ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ أَحَادِيثَ ضَعِيفَةً، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّمْيِيزِ بَيْنَ مَا احْتَجَّ بِهَا عَلَى شَرْطِهِ، وَبَيْنَ مَا لَمْ يَحْتَجَّ بِهِ<sup>(٤)</sup>، بَلْ ذَكَرَهَا لِلتَّعْلِيلِ لِيَعْرِفَهَا النَّاسُ، فَيَتْرُكُوهَا، وَلَا يُحْتَجُّ بِهَا.

(١) وَهَذَا مِمَّا أَدَّى اجْتِهَادُهُ فِي «صَحِيحِهِ».

(٢) فَإِذَا جَاءَتْ فِي ثَنَائِهَا الْأَبْوَابِ بَيْنَ عِلَلِهَا، عَلَى طَرِيقَةِ أَثْمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، فَعَلِمَهَا مَنْ عِلِمَ، وَجَهَلَهَا مَنْ جَهَلَ.

يَقُولُ تَعَالَى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧].

وَيَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدْعَاؤُهُمْ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣].

(٣) وَأَنْظُرْ: «الْمُنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ٤٩ و ٥٠).

(٤) قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٤): (وَلَا سِيَّمَا عِنْدَ مَنْ لَا تَمْيِيزَ عِنْدَهُ مِنَ الْعَوَامِّ، إِلَّا بِأَنْ يُوقَفَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ غَيْرُهُ). اهـ

\* وَقَدْ بَيَّنَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ لَهُمْ ذَلِكَ.

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (فَلَوْلَا الَّذِي رَأَيْنَا مِنْ سُوءِ صَنِيعِ كَثِيرٍ مِمَّنْ نَصَبَ نَفْسَهُ مُحَدَّثًا، فِيمَا يَلْزَمُهُمْ مِنْ طَرَحِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَالرَّوَايَاتِ الْمُنْكَرَةِ، وَتَرْكِهِمُ الْإِقْتِصَارَ عَلَى الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ، مِمَّا نَقَلَهُ الثَّقَاتُ الْمَعْرُوفُونَ بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ). اهـ

\* وَالْقَوْمُ يَنْشُرُونَ الْأَحَادِيثَ الْمُعَلَّلَةَ بَيْنَ الْعَوَامِ، ثُمَّ يَقُولُونَ أَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ أَخْرَجَهَا الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ»!، وَهِيَ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ خَرَجَتْ مِنْ أَكْيَاسِهِمْ.

\* وَلَقَدْ بَيَّنَّ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ حَالَ هَذَا الصَّنْفِ مِنَ النَّاسِ.

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (وَلَكِنْ مِنْ أَجْلِ مَا أَعْلَمْنَاكَ مِنْ نَشْرِ الْقَوْمِ الْأَخْبَارِ الْمُنْكَرَةِ؛ بِالْأَسَانِيدِ الضَّعَافِ الْمَجْهُولَةِ، وَقَدْ فَهِمَ بِهَا إِلَى الْعَوَامِّ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ عُيُوبَهَا). اهـ

وقال الإمام مسلم رحمه الله في «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨): (وَكَذَلِكَ: مَنْ الْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُنْكَرُ، أَوْ الْغَلْطُ، أَمْسَكْنَا أَيْضًا عَنْ حَدِيثِهِمْ، وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدَّثِ، إِذَا مَا عُرِضَتْ رِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ، مَنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَا، خَالَفَتْ رِوَايَتَهُ رِوَايَتَهُمْ، أَوْ لَمْ تَكَدْ تَوَافَقَهَا، فَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ مِنْ حَدِيثِهِ كَذَلِكَ، كَانَ مَهْجُورَ الْحَدِيثِ، غَيْرَ مَقْبُولِهِ، وَلَا مُسْتَعْمَلِهِ). اهـ

وَقَالَ الشَّيْخُ الْمُحَدِّثُ مُقْبِلُ بْنُ هَادِي الْوَادِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُقَدِّمَةِ الْإِلْزَامَاتِ وَالْتَّبَعِ» (ص ١٣): (وَأَمَّا مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَقَدْ صَرَّحَ فِي أَوَّلِ: «صَحِيحِهِ»، أَنَّهُ سَيَذْكَرُ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ؛ لِيُبَيِّنَ عِلَّتَهَا). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا يُظْهِرُ أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا، أَوْرَدَهُ لِيَبَيِّنَ الْاِخْتِلَافَ فِي الْحَدِيثِ؛ مَتْنًا، وَسَنَدًا، وَيَبَيِّنُ الْعِلْلَ الَّتِي فِي الْحَدِيثِ، كَمَا هِيَ عَادَتُهُ فِي «صَحِيحِهِ»، فِي عَدَدٍ مِنَ الْأَبْوَابِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.<sup>(١)</sup>

\* وَقَدْ نَبَّهَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٨)؛ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْعِلْلِ، وَقَدْ وَفَى بِذَلِكَ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَغَيْرِهِ مِنَ الرَّوَايَاتِ.

قَالَ الْحَافِظُ الرَّشِيدُ الْعَطَّارُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «غُرَرِ الْفَوَائِدِ» (ص ٥١٢): (وَإِنَّمَا أَوْرَدَهُ مُسْلِمٌ: مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكَورَيْنِ عَنْ أَيُّوبَ، لِيُنَبِّهَ عَلَى الْاِخْتِلَافِ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ). اهـ

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» (ج ٥ ص ٣٦٩): (وَقَدْ أَدْخَلَ هَذِهِ الْآثَارَ كُلَّهَا مُسْلِمٌ: وَأَرَى مُسْلِمًا، أَدْخَلَ هَذِهِ الرَّوَايَاتِ، لِيُبَيِّنَ الْخِلَافَ فِيهَا.

وَهِيَ وَشَبَّهَهَا: عِنْدِي مِنَ الْعِلْلِ الَّتِي وَعَدَ بِذِكْرِهَا فِي مَوَاضِعِهَا.  
وَوَظَنَ ظَانُونَ: أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا مُفْرَدَةً، فَقَالُوا: تَوَفَّى قَبْلَ تَأْلِيْفِهَا). اهـ

(١) وَأَنْظُرْ: «إِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» لِلْقَاضِي عِيَاضٍ (ج ١ ص ١٠٥)، وَ(ج ٥ ص ٣٦٩)، وَ«إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ الْمُعْلِمِ» لِلْأَبِيِّ (ج ٥ ص ٦٠٧)، وَ«مُكْمَلِ الْإِكْمَالِ الْإِكْمَالِ» لِلْسَّنُوسِيِّ (ج ٥ ص ٦٠٧)، وَ«مُقَدِّمَةِ الْإِلْزَامَاتِ وَالْتَّبَعِ» لِلشَّيْخِ الْوَادِعِيِّ (ص ١٣)، وَ«التَّعْلِيْقَ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ١ ص ١٩)، وَ«مُقَارَنَةَ الْمَرْوِيَّاتِ» لِلشَّيْخِ اللَّاحِمِ (ج ٢ ص ٤٨١).

قُلْتُ: وَيَظُنُّ الْمُقَلِّدَةُ، أَنَّ سُكُوتَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَالْإِمَامِ مُسْلِمٍ عَنِ عَدَدٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَوْجُودَةِ فِي صَحِيحَيْهِمَا<sup>(١)</sup>، هُوَ مِنَ الْإِقْرَارِ عَلَى صِحَّهَا كُلِّهَا، وَهَذَا قُصُورٌ فِي الْعِلْمِ<sup>(٢)</sup>، وَالْفَهْمِ مَعًا.

\* فَلَا يَجُوزُ لِلْبَاحِثِ أَنْ يَنْسَبَ إِلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ: أَنَّهُ اِحْتَجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي «صَحِيحِهِ»، أَوْ أوردَهُ فِي كِتَابِهِ عَلَى جِهَةِ الْاِحْتِجَاجِ بِهِ<sup>(٣)</sup>، لِأَنَّ الْاِحْتِجَاجَ مَعْنَى أَوْسَعُ مِنْ تَقْوِيَةِ الْحَدِيثِ، أَوْ الْإِسْنَادِ بِغَيْرِهِ<sup>(٤)</sup>.

\* فَلِذَلِكَ لَا بُدَّ مِنْ جَمْعِ الْأَحَادِيثِ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْمَعْلُولُ مِنْهَا، لِأَنَّ الْعَجَلَةَ فِي هَذَا الشَّانِ تَقْتَضِي نِسْبَةَ قَوْلٍ إِلَى عَالِمٍ لَمْ يَقُلْهُ، وَتَصْحِيحَ حَدِيثٍ لَمْ يُصَحِّحْهُ، وَالْاِفْتِيَاتِ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ لَيْسَ بِالْأَمْرِ الْهَيِّنِ فِي الدِّينِ.

قُلْتُ: فَالْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ التَّرَمُّ بِالصَّحَّةِ فِي «صَحِيحِهِ»، مَعَ التَّرَامِهِ أَيْضًا، بِذِكْرِ الْعِلَلِ، وَاخْتِلَافِ الْأَسَانِيدِ فِي مَوْضِعِهَا<sup>(١)</sup>.

(١) بَلِ الْمُقَلِّدَةُ يَنْسُبُونَ إِلَيْهِ تَقْوِيَةَ حَدِيثٍ بِمَجْرَدِ سُكُوتِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، أَوْ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ عَنِ الْحَدِيثِ، وَإِخْرَاجِهِمَا لِلْحَدِيثِ فِي «الصَّحِيحِ»، وَهَذَا مِنَ الْفَهْمِ الْخَاطِئِ، مَعَ أَنَّهُمَا أَشَارَا إِلَى عِلَّةِ الْحَدِيثِ، وَهَذَا الْجَهْلُ مِنْ هَذَا الْبَاحِثِ يَحْمَلُهُمَا مَا لَمْ يَرِدْ عَنْهُمَا فِي كِتَابَيْهِمَا.

(٢) وَهَذَا مِمَّا يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ، وَالتَّيَقُّظُ لَهُ.

(٣) فَالْوَاجِبُ تَحْرِيرُ الْمَعْنَى الْمُرَادِ قَبْلَ نِسْبَةِ الْحُكْمِ إِلَى الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، وَكَذَلِكَ إِلَى الْإِمَامِ مُسْلِمٍ.

لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ، وَالْأَسَانِيدَ فِي «الصَّحِيحِ»، تَتَفَاوَتْ فِي الصَّحَّةِ، وَالضَّبْطِ، وَالْإِتْقَانِ.

(٤) فَيَكُونُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ تَقَدَّ الْحَدِيثِ، وَبَيَّنَّ عِلَّتَهُ فِي «كِتَابِهِ»، وَكَمْ يَسْكُتُ عَنْهُ.

لَكِنْ فِي بَابٍ آخَرَ غَيْرِ الَّذِي وَقَفَ عَلَيْهِ الْبَاحِثُ، لَمْ يَذْكَرِ الْعِلَّةَ فِيهِ، لِأَمْرِ مَا.

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ١ ص ١٧٥)؛ عَنِ الْعِلَلِ النَّبِيِّ فِي كِتَابِ  
الْإِمَامِ مُسْلِمٍ: (ذَكَرَهَا فِي أَبُوَابِهِ، مِنْ هَذَا الْكِتَابِ الْمَوْجُودِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُ هَذَا وَاضِحًا  
فِي الْفُصُولِ). اهـ

\* وَاعْلَمْ أَنَّكَ لَا تَعْلَمُ؛ مَعْنَى: أَصُولِ الْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ وَالْإِجْمَالِ،  
قَبْلَ مَعْرِفَةِ عِلْمِ الْعِلَلِ وَالتَّخْرِيجِ، الَّذِي هُوَ أَصْلُ هَذَا الْعِلْمِ، لِأَنَّ إِدْرَاكَ الْعُقُولِ، لِهَذَا  
الشَّأْنِ لَا يَكُونُ، إِلَّا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ.<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَمِنْ عَادَةِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته أَيْضًا فِي «صَحِيحِهِ»، أَنَّهُ: عِنْدَ سِيَاقِ  
الرُّوَايَاتِ الْمُتَّفِقَةِ فِي الْجُمْلَةِ، يُقَدَّمُ الْأَصَحُّ، فَالْأَصَحُّ، فَقَدْ تَقَعَّ الرُّوَايَةُ الْمُؤَخَّرَةُ فِي  
الْإِجْمَالِ، أَوْ فِي الْخَطَأِ، لِيُبَيِّنَ الرُّوَايَةَ الْمُقَدَّمَةَ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ الْمُعَلِّمِيُّ رحمته فِي «الْأَنْوَارِ الْكَاشِفَةِ» (ص ٢٣٠): (مِنْ عَادَةِ  
مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ»، أَنَّهُ: عِنْدَ سِيَاقِ الرُّوَايَاتِ الْمُتَّفِقَةِ فِي الْجُمْلَةِ، يُقَدَّمُ الْأَصَحُّ،  
فَالْأَصَحُّ، فَقَدْ يَقَعُّ فِي الرُّوَايَةِ الْمُؤَخَّرَةِ إِجْمَالًا، أَوْ خَطَأً، تَبَيَّنَتْ الرُّوَايَةُ الْمُقَدَّمَةُ فِي ذَاكَ  
الْمَوْضِعِ). اهـ

(١) وَأَنْظُرْ: «التَّعْلِيقَ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ج ١ ص ٢٢)، وَ«إِكْمَالَ الْمُعَلِّمِ» لِلْقَاضِي  
عِيَاضِ (ج ١ ص ١٠٥)، وَ«الْمِنْهَاجِ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ١٧٥)، وَ«الدِّيْبَاجَ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ»  
لِلشُّيُوطِيِّ (ج ١ ص ٩٢).

(٢) وَأَنْظُرْ: «التَّعْلِيقَ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ج ١ ص ٣٧).



وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ الْمُعَلِّمِيُّ رحمته فِي «الْأَنْوَارِ الْكَاشِفَةِ» (ص ٢٩): (عَادَةٌ

مُسْلِمٍ، أَنْ يُرْتَبَ رِوَايَاتِ الْحَدِيثِ، بِحَسَبِ قُوَّتِهَا: يُقَدَّمُ الْأَصَحُّ، فَلَا أَصَحَّ). اهـ  
قُلْتُ: فَمِنْ عَادَةِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته أَحْيَانًا، أَنْ يُرْتَبَ الرِّوَايَاتِ فِي كُلِّ بَابٍ،  
بِحَسَبِ صِحَّتِهَا، فَيَبْدَأُ، بِأَصَحِّ الْعِبَارَاتِ: لَفْظًا وَسَنَدًا، ثُمَّ يُتْبِعُهَا بِالرِّوَايَاتِ الْأُخْرَى  
الَّتِي تَشْهَدُ لَهَا.

\* وَقَدْ تَكُونُ تِلْكَ الشَّوَاهِدُ صَحِيحَةً، لَكِنْ مِنْ مَخَارِجِ أُخْرَى؛ كـ«اِخْتِلَافِ  
الصَّحَابِيِّ»، أَوْ تَكُونُ حَسَنَةً الْإِسْنَادِ؛ كـ«رِوَايَةِ اللَّيْنِ»، أَوْ تَكُونُ ضَعِيفَةً؛ ذَكَرَهَا الْإِمَامُ  
مُسْلِمٌ لِلتَّنْبِيهِ عَلَيْهَا، وَأَحْيَانًا يَذْكَرُ الْإِسْنَادَ فَقَطْ، وَيَقُولُ: بِ«نَحْوِهِ»، وَيَكُونُ هُنَاكَ  
اِخْتِلَافٌ فِي اللَّفْظِ، أَوْ يَكُونُ هُنَاكَ اِخْتِصَارًا، وَإِجْمَالًا، لَكِنْ تُبَيِّنُهُ الرِّوَايَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ  
الصَّحِيحَةُ.

\* إِذَا: لَمْ يَصِحَّ الْحَدِيثُ؛ بِلَفْظٍ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَأَبِيهِ إِنْ

صَدَقَ»<sup>(١)</sup>.

\* وَبِهَذَا اللَّفْظِ: أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٢٩٢) مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ

بْنِ دَاوُدَ الزَّهْرَانِيِّ.

\* وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٦١)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٤

ص ١٢٠ و ١٢١)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَنِ النَّبِيِّ

(١) وَأَنْظُرْ: «التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١٤ ص ٣٦٧)، وَ«الضَّعِيفَةُ» لِلشَّيْخِ الْأَبَّانِيِّ (ج ١٠ ص ٧٦٢).

«ج ١ ص ٤٠٩ و ٤١٠»، وَابْنُ مَنْدَهٍ فِي «الْإِيْمَانِ» (ج ١ ص ٢٨٠)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٦ ص ١٥٨ و ١٥٩) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ حُجْرٍ الْمَرْوَزِيِّ.

\* وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ١٠٥ و ١٠٦)، وَفِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ١ ص ١٠١)، وَسُفْيَانُ بْنُ الْحَسَنِ النَّسَوِيُّ «الْأَرْبَعِينَ» (ص ٤٦ و ٤٧)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٥ ص ٥٤ و ٥٥) مِنْ طَرِيقِ قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدِ الْبَغْلَانِيِّ.

\* وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج ٢ ص ٦٧٤) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ سَلَيْمَانَ الْوَاسِطِيِّ.

\* وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ١٠٥ و ١٠٦)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٦ ص ١٥٨ و ١٥٩) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ الْمَقَابِرِيِّ.

\* وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُقْرِيِّ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (٢٧) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عُمَرَ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ الدُّورِيِّ الْمُقْرِيِّ.

\* وَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٩٨٦) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ حَسَّانِ التَّنِيسِيِّ.

\* وَأَخْرَجَهُ الشَّاشِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٧٩)، وَابْنُ بَيْهَقِيِّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤٦٦) مِنْ طَرِيقِ دَاوُدَ بْنِ رُشَيْدٍ.

\* وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «بَيَانَ مُشْكِلِ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (ج ٢ ص ٢٩٢) مِنْ طَرِيقِ حَجَّاجِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَزْرَقِيِّ.

\* وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ١٠٥ و ١٠٦)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج ٢ ص ٦٧٤)، وَابْنُ بَشْرَانَ فِي «الْبَشْرَائِيَّاتِ» (ص ٢٨٢) مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَاصِمٍ.

\* وَأَخْرَجَهُ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ فِي «الْحُجْرِيَّاتِ» (ص ٥١٦)؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ، عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ نَافِعِ بْنِ مَالِكِ الْأَصْبَحِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ».

حَدِيثٌ شَاذٌ؛ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ.

\* وَمَدَارُ الْحَدِيثِ، عَلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ، وَقَدْ أَخْطَأَ فِي ذِكْرِهِ؛ لَزِيَادَةِ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ...»، وَهِيَ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ.

قُلْتُ: وَمَا مِنْ ثِقَةٍ، إِلَّا يَهُمُّ وَيَعْلَطُ، حَتَّى شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، وَغَيْرِهِمَا، وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الثَّقَةِ أَنْ لَا يَهُمُّ.

\* وَقَدْ أَعْلَى: زِيَادَةُ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ»، الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٥ ص ٥٥ و ٥٦)؛ حَيْثُ، ذَكَرَ حَدِيثَ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ»، مِنْ حَدِيثِ: إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ.

\* ثُمَّ أَعْلَهُ، بِحَدِيثِ: مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، بِلَفْظِ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ».

\* وَالرَّوَايَةُ الْمَحْفُوظَةُ: هِيَ رِوَايَةُ: مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فِي حَدِيثِ نَافِعِ بْنِ مَالِكِ الْأَصْبَحِيِّ، بِدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، وَهِيَ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ»، وَهِيَ مُنْكَرَةٌ، لَا تَصِحُّ.

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١٠ ص ٧٦٢): (لَمْ تَرِدْ فِيهَا تِلْكَ

الزِّيَادَةُ: «وَأَبِيهِ»، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا زِيَادَةٌ شَادَّةٌ، غَيْرٌ مَحْفُوظَةٌ). اهـ

\* وَقَدْ خَالَفَ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَدَنِيُّ، بِذِكْرِهِ هَذِهِ الزِّيَادَةَ، مَنْ هُوَ أَوْثَقُ

مِنْهُ، وَأَضْبَطُ فِي الْحَدِيثِ، وَهُوَ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ.

\* وَقَدْ شَكََّ أَيْضًا: إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَدَنِيُّ، فِي الْحَدِيثِ، أَنَّهُ رَوَى: هَاتَيْنِ

الْجُمْلَتَيْنِ بِالشَّكِّ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ».

وَرَوَاهُ عَنْهُ: هَكَذَا بِالشَّكِّ: قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَيَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ،

وَأَبُو عَمْرٍو الدُّورِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَعَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ.

\* وَأَخْطَأَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَدَنِيُّ، مَرَّةً: «وَأَبِيهِ»، وَمَرَّةً: بِالشَّكِّ؛ يَعْنِي: مَرَّتَيْنِ

أَخْطَأَ.

وَهَذَا مِمَّا يُؤَكِّدُ: أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ جَعْفَرٍ الْمَدَنِيَّ، لَمْ يَضْبِطِ الْحَدِيثَ، وَلَمْ يُتَابِعْ

عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ.

\* وَقَدْ ضَبَطَهُ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، بِلَفْظٍ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ»، عِنْدَ جَمِيعِ الرُّوَاةِ الَّذِينَ

رَوَوْا عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٦ ص ١٥٨): (هَذَا حَدِيثٌ

صَحِيحٌ: لَمْ يُخْتَلَفْ، فِي إِسْنَادِهِ، وَلَا فِي مَتْنِهِ، إِلَّا أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ جَعْفَرٍ: رَوَاهُ عَنْ أَبِي

سُهَيْلٍ نَافِعِ بْنِ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ﷺ؛ إِنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ... فَذَكَرَ مَعْنَاهُ سَوَاءً، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ، أَوْ دَخَلَ

الْجَنَّةَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ»). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٤ ص ٣٦٧): (وَالْحَلْفُ بِالْمَخْلُوقَاتِ: كُلُّهَا فِي حُكْمِ الْحَلْفِ بِالْآبَاءِ، لَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنْ اِحْتَجَّ مُحْتَجٌّ: بِحَدِيثٍ، يُرَوَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ نَافِعِ بْنِ مَالِكٍ... قِيلَ لَهُ: هَذِهِ لَفْظَةٌ غَيْرٌ مَحْفُوظَةٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مِنْ حَدِيثٍ مَنْ يُحْتَجُّ بِهِ.

\* وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ: مَالِكٌ، وَغَيْرُهُ، عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ: لَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ فِيهِ.

\* وَقَدْ رَوَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ هَذَا الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «أَفْلَحَ وَاللَّهِ إِنْ صَدَقَ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَاللَّهِ إِنْ صَدَقَ»، وَهَذَا أَوْلَى مِنْ رِوَايَةِ، مَنْ رَوَى: «وَأَبِيهِ» لِأَنَّهَا لَفْظَةٌ مُنْكَرَةٌ، تَرُدُّهَا الْآثَارُ الصَّحَاحُ. اهـ

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١٠ ص ٧٥٩): (إِذَا عَرَفْتَ هَذَا؛ فَقَدْ تَمَهَّدَ لَدَيْنَا، إِمْكَانِيَّةٌ تَرْجِيحٌ، رِوَايَةُ: مَالِكٍ، عَلَى رِوَايَةِ: إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، بِمَرْجِّحَاتٍ ثَلَاثَةٍ:

الأوَّلُ: أَنَّ مَالِكًا أَوْثَقُ مِنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ؛ فَإِنَّ هَذَا -وإن كَانَ ثِقَةً-؛ فَمَالِكٌ أَقْوَى مِنْهُ، فِي ذَلِكَ وَأَحْفَظُ.

الثَّانِي: أَنَّ مَالِكًا، لَمْ تَخْتَلِفِ الرُّوَاةُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ؛ خِلَافًا لِإِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ؛ فَمِنْهُمْ: مَنْ رَوَاهُ عَنْهُ؛ مِثْلَ: رِوَايَةِ: مَالِكٍ.

الثَّالِثُ: أَنَّنِي وَجَدْتُ، لِرِوَايَتِهِ شَاهِدًا، بَلْ شَوَاهِدًا، خِلَافًا: لِرِوَايَةِ إِسْمَاعِيلَ).

اهـ

\* فَهِيَ: حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ»، وَهِيَ غَيْرٌ مَحْفُوظَةٌ

فِي الْحَدِيثِ.

قَالَ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١٠ ص ٧٥٠): «مُنْكَرٌ».

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١٨٩١) مِنْ طَرِيقِ قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ، بِدُونِ زِيَادَةَ: «وَأَبِيهِ»، بَلْ بَلْفَظٍ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ»، وَهَذَا يُدَلُّ أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ يُعَلُّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ.

قَالَ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١٠ ص ٧٥٧): (فَالْبُخَارِيُّ، لَمْ يَذْكُرْ

فِي رِوَايَتِهِ: عَنْ قُتَيْبَةَ، تِلْكَ الزِّيَادَةَ). اهـ

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١٠ ص ٧٦٢): (وَبِالْجُمْلَةِ: فَهَذِهِ

شَوَاهِدٌ ثَلَاثَةٌ<sup>(١)</sup>) لِحَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ: مِنْ رِوَايَةِ أَنَسٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، لَمْ تَرُدْ فِيهَا تِلْكَ الزِّيَادَةُ: «وَأَبِيهِ»، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا: زِيَادَةٌ شَاذَةٌ، غَيْرٌ مَحْفُوظَةٌ). اهـ

\* إِذَا: الْمَحْفُوظُ، حَدِيثُ: مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ٢٤٨ و ٢٤٩)،

وَحَدِيثُهُ: أَصَحُّ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٤٦)، و(٢٦٧٨)، وَمُسْلِمٌ فِي

«الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (١١)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ١ ص ٢٩١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ

الْكُبْرَى» (٣١٩)، و(٢٤٠٠)، وَفِي «الْمُجْتَبَى» (ج ١ ص ٢٢٦ و ٢٢٧)، و(ج ٨

ص ١١٨)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» (ج ٢ ص ١٥٠)، وَفِي «السُّنَنِ الْمَأْثُورَةِ» (٢)، وَفِي

«الْمَوْطَأِ» (ص ٤١٢)، وَفِي «الرِّسَالَةِ» (ج ١ ص ٤٩)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (٢٤)، و(٢٣٤)،

(١) انظر: «الضَّعِيفَةَ» لِلشَّيْخِ الْأَبَانِيِّ (ج ١٠ ص ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢).

وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ١٦٢)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٣٤٨)، وَ(ج ٢ ص ٤٧)، وَأَبُو مُصْعَبِ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٥٣١)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «حَدِيثِ مُصْعَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرِيِّ» (٨٦)، وَابْنُ حَبَّانَ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ عَلَى التَّقَاسِيمِ وَالْأَنْوَاعِ» (ج ٥ ص ١١)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٣٠٠)، وَابْنُ نَصْرِ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (٤٠٠)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (٢٧٦)، وَالْبَزَّازُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ١٤٨)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ١ ص ١٠٥)، وَفِي «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (ج ١ ص ١٠٠)، وَابْنُ الْجَارُودِ فِي «الْمُنْتَقَى فِي السُّنَنِ الْمُسْنَدَةِ» (١٤٤)، وَابْنُ زَنْجَوَيْهِ «الْأَمْوَالِ» (١٠٩٥)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (١٧٢)، وَالْحَدَّادُ فِي «جَامِعِ الصَّحِيحَيْنِ» (٨٢)، وَابْنُ الْمُنْدَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٢ ص ٣١٧)، وَفِي «الْإِفْنَاعِ» (١٥)، وَالشَّاشِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٧٧ وَ ٧٨)، وَالْحَسَنُ بْنُ سَفِيَانَ النَّسَوِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (٣)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (١٣٤٤)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (٧٣١)، وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي «الْإِمَامِ» (ج ٣ ص ٤٧٤ وَ ٤٧٥ وَ ٤٧٦)، وَالْقَشِيرِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (١٨٠)، وَالْبَعْلِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (١٥)، وَابْنُ أَبِي شَرِيحٍ فِي «الْأَحَادِيثِ الْمِائَةِ الشَّرِيحَةِ» (ق / ١١٩ / ط)، وَالْعَلَائِيُّ فِي «بُغْيَةِ الْمُلتَمَسِ» (٥)، وَابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ فِي «الْأَجُوبَةِ» (ق / ٨٣ / ط)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «مُعْجَمِ الشُّيُوخِ» (ج ٢ ص ١٣١)، وَابْنُ الْمُقْبِرِ فِي «الْأَحَادِيثِ وَالْفَوَائِدِ» (ق / ٣ / ط)، وَالْحَمِيدِيُّ فِي «جَدْوَةِ الْمُقْتَبَسِ» (٦٥)، وَالطَّائِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (٢)، وَابْنُ حَجَرَ فِي «الْإِمْتَاعِ» (٦)، وَفِي «تَوَالِي التَّنَائِسِ» (٢٥٤)، وَالْمُوَيْدُ الطُّوسِيُّ فِي «الْأَرْبَعِينَ» (٥)، وَالرُّوْيَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ الصَّحَابَةِ» (ج ٣ ص ١٤٠)، وَأَبُو بَكْرٍ التُّوْقَانِيُّ فِي «حَدِيثِهِ» (ق /

١/ ط)، وَالسُّيُوطِيُّ فِي «أَحَادِيثَ مُتَّقَاةٍ مِنَ الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ٤١١)، وَابْنُ حَزْمٍ فِي «المَحَلِّي بِالْآثَارِ» (ج ٢ ص ٢٢٨)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ١ ص ٦٥)، وَأَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ فِي «النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» (٤٢٨)، وَاللَّالِكَايِيُّ فِي «الْاِعْتِقَادِ» (ج ٤ ص ٨٣٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٣٦١)، وَ(ج ٢ ص ٨ و ٤٦٧)، وَفِي «السُّنَنِ الصَّغِيرِ» (٢٢٧)، وَفِي «الْخِلَافِيَّاتِ» (١٣٩٦)، وَفِي «مَعْرِفَةِ السُّنَنِ» (ج ١ ص ٣٨٨ و ٣٩٠)، وَ(ج ٢ ص ٢٨٢)، وَابْنُ بُكَيْرٍ فِي «المَوْطَأَ» (ج ١ ص ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣)، وَابْنُ مَنْدَهٍ فِي «الإِيمَانِ» (ج ١ ص ٢٧٨ و ٢٧٩)، وَالرَّافِعِيُّ فِي «أَخْبَارِ قُرَويْنِ» (ج ٢ ص ٥٩)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الإِشْبِيلِيُّ فِي «الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى» (ج ١ ص ٥٥٧)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٤ ص ٣٦٧)، وَابْنُ بَشْكَوَالٍ فِي «غَوَامِضِ الأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ» (ج ١ ص ٥٥)، وَالْخَلْعِيُّ فِي «الْخِلَعِيَّاتِ» (٦٨٢)، وَابْنُ الْجَوَزِيِّ فِي «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج ٣ ص ٤٣٤)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «المَوْطَأَ» (٢٦٧)، وَالْقَسْطَلَانِيُّ فِي «إِرْشَادِ السَّارِي» (ج ١ ص ٢٢٨)، وَابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «المُخْتَصَرِ النَّصِيحِ فِي تَهْذِيبِ الكِتَابِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ١٧٩ و ١٨٠)، وَابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ٢٥ ص ٥٤ و ٥٥ و ٥٦)، وَابْنُ الْحَاجِبِ فِي «العَوَالِي عَنِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» (٢٦)، وَابْنُ طَرْخَانَ فِي «مَشِيخَتِهِ» (٩٥) مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ الْحَسَنِ الْحَرَّانِيِّ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ عِيْسَى الطَّبَّاعِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ يُؤُنْسَ التَّنِيْسِيِّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَمُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمَعْنُ بْنُ عِيْسَى الْقَزَّازِ، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِيِّ، وَغَيْرِهِمْ؛ جَمِيعُهُمْ: عَنْ



مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فِي «الْمَوْطَأِ» (ق / ١٠٥ / ط)، عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلٍ نَافِعِ بْنِ مَالِكِ الْأَصْبَحِيِّ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ ﷺ بِهِ؛ بِلَفْظٍ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ».

\* فَلَمْ تَصِحَّ زِيَادَةُ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ»، فِي

هَذَا الْحَدِيثِ، وَهِيَ زِيَادَةٌ شَاذَةٌ<sup>(١)</sup>، مُخَالَفَةٌ: لِمَا رَوَاهُ الْإِمَامُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ<sup>(٢)</sup>.

\* لَمْ يَذْكُرْهَا الْبُخَارِيُّ، مِنْ رِوَايَةِ: مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَمِنْ رِوَايَةِ أَيضًا: إِسْمَاعِيلَ

بْنَ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ، مِمَّا يُؤَكِّدُ عَلَى شُدُودِهَا.

فَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، فِي كِتَابِ: «الصَّوْمِ»، فِي بَابِ:

«وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ» (١٨٩١) مِنْ طَرِيقِ قُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ

جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ: (أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ نَائِرَ الرَّأْسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ ﷺ:

الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ إِلَّا أَنْ تَطَّوَعَ شَيْئًا، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصِّيَامِ؟

فَقَالَ ﷺ: شَهْرَ رَمَضَانَ؛ إِلَّا أَنْ تَطَّوَعَ شَيْئًا، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ

الزَّكَاةِ؟ فَقَالَ: فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ، قَالَ: وَالَّذِي أَكْرَمَكَ، لَا أَتَطَّوَعُ

(١) وَقَدْ أَشَارَ مُسْلِمٌ إِلَى إِعْلَالِهَا، كَمَا سَبَقَ.

(٢) وَلِلذَلِكَ: فَلَسْنَا بِحَاجَةٍ إِلَى تَأْوِيلِهَا، وَتَكْلُفِ الْقَوْلِ فِي مَعَانِيهَا.

\* وَأَنْظَرُ: فِي تَأْوِيلِهَا، «فَتَحَ الْبَارِي» (ج ١ ص ١٠٧)، وَ«الْمُنْهَاجَ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ١٦٨)، وَ(ج ١١

ص ١٠٥)، وَ«السُّنَنَ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ١٠ ص ٢٩)، وَ«النِّهَابَةَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ١

ص ١٩)، وَ«نَيْلَ الْأَوْطَارِ» لِلشُّوكَانِيِّ (ج ١ ص ٣٦٣)، وَ(ج ٩ ص ١٢٤).

شَيْئًا، وَلَا أَنْقُصُ مِمَّا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ شَيْئًا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ).

فَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ: مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ: «وَأَبِيهِ»، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى شُدُودِهَا أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ: إِسْمَاعِيلِ بْنِ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ، وَأَنَّهُ وَافَقَ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ فِي الْحَدِيثِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، فِي كِتَابِ: «الْحَيْلِ»، فِي بَابِ: «فِي الزَّكَاةِ»، (٦٩٥٦) مِنْ طَرِيقِ قُتَيْبَةَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ﷺ: (أَنَّ أَعْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَائِرَ الرَّأْسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي مَاذَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ؟، فَقَالَ ﷺ: الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ؛ إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الصِّيَامِ؟، قَالَ ﷺ: شَهْرَ رَمَضَانَ؛ إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ شَيْئًا، قَالَ: أَخْبِرْنِي بِمَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنَ الزَّكَاةِ؟، قَالَ: فَأَخْبَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ. قَالَ: وَالَّذِي أَكْرَمَكَ، لَا أَتَطَوَّعُ شَيْئًا، وَلَا أَنْقُصُ مِمَّا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ شَيْئًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ إِنْ صَدَقَ).

قُلْتُ: فَهَذِهِ الزِّيَادَةُ، لَيْسَتْ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ».

\* لِذَلِكَ: اسْتُنْكِرَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ، مِنْ الْحَدِيثِ، وَهِيَ مُنْكَرَةٌ.

وَأَخْلَصَهُ الْقَوْلُ:

أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١١)، هَذَا الْحَدِيثَ، مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ، وَفِيهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ»، مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ،

وَقُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ؛ جَمِيعًا، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ، عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ، رِجَالُهُ: كُلُّهُمْ، ثِقَاتٌ، رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ، غَيْرِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، فَهُوَ مِنْ رِجَالِ مُسْلِمٍ.

\* وَقَدْ تَوَيْعَ:

فَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٢)، وَ (٣٢٥٢) مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ الْعَتَكِيِّ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَنْدَهَ فِي «الْإِيمَانِ» (١٣٥) مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ سُلَيْمَانَ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «بَيَانَ مُشْكِْلِ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» (ج ٢ ص ٢٩٢) مِنْ

طَرِيقِ حَجَّاجِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «مُخْتَصَرِ الْمُخْتَصَرِ مِنَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (٣٠٦) مِنْ

طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ حُجْرٍ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٠١) مِنْ طَرِيقِ عَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ» (٩٠) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الرَّبِيعِ سُلَيْمَانَ

بْنَ دَاوُدَ، وَقُتَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ، وَعَاصِمِ بْنِ عَلِيٍّ، وَيَحْيَى بْنَ أَيُّوبَ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ٦ ص ١٥٨) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ،

وَعَلِيِّ بْنِ حُجْرٍ.

وَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٥٧٨) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ، وَغَيْرِهِمْ:

كُلُّهُمْ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ بِهِ بِلَفْظٍ: (أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ

وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ)، وَفِي رِوَايَةٍ: (وَدَخَلَ الْجَنَّةَ)، بِحَذْفِ «أَوْ»، عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ.

هَكَذَا: قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ، عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ

عُبَيْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٨٩١)، وَ(٦٩٥٦) مِنْ طَرِيقِ قُتَيْبَةَ بْنِ

سَعِيدٍ.

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْمُجْتَبَى» (ج ٤ ص ١٢٠) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ حُجْرٍ،

كِلَاهُمَا: عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ بِهِ، وَفِيهِ قَوْلُهُ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ».

\* فَحَذَفَ الْبُخَارِيُّ، عَمْدًا<sup>(١)</sup>، كَلِمَةَ: «وَأَبِيهِ»، وَتَبِعَهُ النَّسَائِيُّ، مَعَ أَنَّ قُتَيْبَةَ بْنَ

سَعِيدٍ، وَعَلِيِّ بْنِ حُجْرٍ، يَرُوُونَهَا: عَنْ إِسْمَاعِيلِ بْنِ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ، بِإِثْبَاتِهَا.

\* وَخَالَفَهُ: مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، فَرَوَاهُ عَنْ أَبِي سُهَيْلٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فَقَالَ فِيهِ: (أَفْلَحَ

إِنْ صَدَقَ).

وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٦)، وَ(٢٦٧٨)، وَمُسْلِمٌ فِي

«صَحِيحِهِ» (١١)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (٣٩١)، وَغَيْرُهُمْ.

\* وَهَمَّ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، فِي قَوْلِهِ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ».

وَالصَّحِيحُ: هُوَ مَا رَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، وَفِيهِ قَالَ: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ».

\* وَأَذْكَرُ هَذَا لِلْإِعْتِضَادِ، فِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ زَيْدِ الْأَزْدِيِّ:

(١) وَإِنَّمَا حَذَفَهَا الْبُخَارِيُّ؛ لِإِعْلَامِهِ: أَنَّهَا، وَهَمْ.

فَرَوَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ: مُسْلِمٌ بِنُ أَبِي كَرِيمَةَ التَّمِيمِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدِ الْأَزْدِيِّ قَالَ:  
بَلَّغَنِي عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (أَفْلَحَ إِنْ  
صَدَقَ).<sup>(١)</sup>

\* وَكَذَلِكَ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ، رَوَاهُ عَلِيُّ الشَّكِّ، عِنْدَ الْأَكْثَرِ، فَقَالَ:  
(أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رحمته الله فِي «التَّمْهِيدِ» (ج ١٤ ص ٣٦٧)؛ عَنْ زِيَادَةَ: «أَفْلَحَ  
وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ»: (هَذِهِ لَفْظَةٌ، غَيْرٌ مَحْفُوظَةٌ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مِنْ حَدِيثٍ: مَنْ يُحْتَجُّ  
بِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ لَفْظًا: «أَفْلَحَ وَاللَّهُ إِنْ صَدَقَ»؛ وَقَالَ: وَهَذَا أَوْلَى مِنْ رِوَايَةِ: مَنْ رَوَى:  
«وَأَبِيهِ»، لِأَنَّهَا لَفْظَةٌ: مُنْكَرَةٌ، تَرُدُّهَا الْآثَارُ الصَّحَاحُ). اهـ

قُلْتُ: وَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْ تَأْوِيلِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ، فَلَا حَاجَةَ  
لَهُ، إِذْ لَمْ يَصِحَّ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم.<sup>(٢)</sup>



(١) أَخْرَجَهُ الرَّبِيعُ بْنُ حَبِيبٍ الْبَصْرِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٥).

(٢) أَنْظَرُ: «الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ١ ص ١٦٨)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١ ص ١٠٧)، وَ«طَرَحُ الشَّرِيبِ»  
لِلْعِرَاقِيِّ (ج ٧ ص ١٣٤ و ١٣٥)، وَ«السَّنَنُ الْكُبْرَى» لِلْبَيْهَقِيِّ (ج ١٠ ص ٢٩)، وَ«التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١٦  
ص ١٥٨)، وَ«بَيَانَ مُشْكِلِ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم» لِلطَّحَاوِيِّ (ج ٢ ص ٢٩٤)، وَ«عَوْنُ الْمَعْبُودِ» لِلآبَادِيِّ (ج ٢  
ص ٤٠).

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ	الصَّفْحَةُ
(١) الْمُقَدِّمَةُ.....	٥
(٢) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْحَلْفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ: «الشَّرْكِ الْأَكْبَرِ».....	٣٣
(٣) ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ زِيَادَةِ: «أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ»، وَلَمْ تُثْبِتْ فِي الْحَدِيثِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ؛ لِلْأَعْرَابِيِّ: (أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ).....	٦٩

